الجمهـــورية الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

People's Democratic Republic of Algeri

وزارة التعلـــيم الـعـــالي والبحث العلـمـي

جامـــــعة عباس لغرور خنشـــــلة

كليـــة العلـــوم الاقتصاديـــة والتسيير

والعلوم التجارية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Abbas Laghrour University Khenchela

Faculty of Economics Commercial and Science comerciel

Department of Economies

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي بعنوان

تأثير مختلف صيغ التمويل للاستثمارات الفلاحية على مردوديتها المالية دراسة تطبيقية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة خنشلة-

إعداد الطالبين:

- **عبدو زيدان**
- **كنزاري حمزة**

إشراف الاستاذ:

عبد الجليل جباري

الأستاذ	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
بلال اونيسي	استاذ مساعد أ	عباس لغرور-خنشلة-	رئيسا
عبد الجليل جباري	استاذ التعليم العالي	عباس لغرور-خنشلة-	مشرفا
سمير شيبان	استاذ محاضر أ	عباس لغرور-خنشلة-	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

ما كنا لنكمل هذا العمل لولا عون الله القادر سبحانه جلى جلاله...هو رب العباد..نور الأبدان وضياءها..هو طبيب القلوب يسر لنا المصاعب كلها وأضاء لنا الخطى..

نحمدك الله ونشكرك على حسن توفيقك لنا في إتمام هذه المذكرة

وصلي اللهم على أحب خلقك إليك.. سيدنا محمد عليه ألف صلاة وسلام .

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة..وتوجيهاته الصائبة..أستاذنا المشرف والمتميز "جباري عبد الجليل" الذي صبر علينا في كل الظروف..حفضك الله ووفقك لما تريد.

كذالك نتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير أساتذة اقتصاد نقدي وبنكي الذين كانوا نورا لنا طيلة مشوارنا الدراسي بالجامعة. من يزرع العلم والأفكار الراقية ونحن نحصد النجاح والتوفيق فشكرا. ولا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا قريبا أو بعيدا.. وحتى من همس لنا بكلمة تشجيع رفعت من معنوياتنا..وابتسامة صادقة زادت من عزمنا للتقدم أكثر فأكثر.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني وأعانني للوصول إلى هذه المرحلة.

إلى امي الغالية حفظها الله ورعاها

الى روح ابي النقية غفر الله له واسكنه جنة الفردوس

الى زوجتي الغالية قرة عيني

والى ابنائي: مسلم وجنة

إلى إخوتي الأعزاء، والة زملائي في العمل، أصدقائي الأوفياء...

إلى كل من عرفني و أحبني و أحببته، رفاق الدرب في كل مراحله،

الى كل من كانوا سندا و مؤنسا و مرشدا

إلى كل الأحباب...

كنزاري حمزة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى اللذان قال فيهما عز وجل " و قضى ربك أن لا تعبدو إلا إيَاه بالوالدين إحسانا"

إلى أعذب و أرق كلمة في الكون و هي أمي إلى رمز العطاء و الحب و إلى من أنار دربي و آمن بنجاحي ومنحني الثقة أبي العزيز

إلى سندي وفخري في الحياة اخوتي

إلى كل العائلة والأقارب وكل من حمل إسم عائلتي

إلى كل الأصدقاء والأحباب دون استثناء

إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل علمني حرفا فصرت له عبدا كل أساتذتي الكرام

و أخص بالذكر الأستاذ المشرف "جباري عبد الجليل"

عبدو زيدان

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
فهرس المحتويات	-
فهرس الأشكال والجداول	-
المقدمة العامة	-
الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للاستثمارات الفلاحية	
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول: مدخل للقطاع الفلاحي	03
المطلب الأول: التنمية الفلاحية بعد هيكلة واعادة هيكلة القطاع الفلاحي	03
المطلب الثاني: موارد القطاع الفلاحي	11
المطلب الثالث: سياسات التنمية الفلاحية	16
المبحث الثاني: الاستثمارات الفلاحية	21
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الفلاحي	21
المطلب الثاني: اهمية الاستثمارات الفلاحية	23
المطلب الثالث: شروط واجراءات الحصول على امتيازات الاستثمار الفلاحي	27
المبحث الثالث: قرار التمويل للاستثمار الفلاحي	32
المطلب الأول: القروض الفلاحية وضماناتها	32
المطلب الثاني: سياسة الاقتراض	37
المطلب الثالث: ضوابط منح القروض	39
خلاصة الفصل	45
الفصل الثاني: تأثير تمويل الاستثمارات الفلاحية على مردوديتها المالية	
تمهيد الفصل	47
المبحث الأول: المردودية البنكية	48
المطلب الأول: مفهوم المردودية البنكية	48
المطلب الثاني: خصائص واهمية واهداف المردودية	52
المطلب الثالث: انواع المردودية البنكية	54
المبحث الثاني: المردودية المالية	44
المطلب الأول: اساسيات المردودية المالية	56
المطلب الثاني: اهمية دراسة المردودية المالية	58

المطلب الثالث: آليات التحكم في المردودية المالية	60
المبحث الثالث: مقومات نجاح سياسة تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية على مردوديتها المالية	64
المطلب الاول: المقارنة بين الانتاج والدخل	65
المطلب الثاني: انتهاج السياسة الوطنية الفلاحية	66
المطلب الثالث: الوساطة المالية المستدامة والفعالة	67
خلاصة الفصل	69
الفصل الثالث: الدراسة تطبيقية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة خنشلة–	
تمهيد الفصل	71
المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	72
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	72
المطلب الثاني: اهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية	75
المطلب الثالث: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة خنشلة–	76
المبحث الثاني: واقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة خنشلة–.	80
المطلب الأول: مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في النظام المصرفي الجزائري.	80
المطلب الثاني: الخدمات المصرفية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	83
المطلب الثالث: الوظائف التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	86
المبحث الثالث: تأثير تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للاستثمارات الفلاحية على مردوديته المالية.	87
المطلب الاول: القروض البنكية التي يوفرها البنك لتمويل الفلاحة.	87
المطلب الثاني: الاجراءات المتخذة من قبل البنك في الحفاظ على المردودية المالية بعد وقوع خطر عدم السداد.	89
خلاصة الفصل	91
الخاتمة العامة	93
قائمة المراجع	97

فهرس الأشكال والجداول

فهـــــرس الاشكال		
رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة خنشلة326)	79
فهـــــرس الجداول		
رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المحيط المصرفي الجزائري	80

المقدمة

مقدمة

تعد الجزائر من بين الدول التي عملت على تطوير القطاع الفلاحي، وذلك لما له من دور في دعم الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج المحلي والتخلص من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وقدرته على تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الامن الغذائي، فمنذ الاستقلال حظي هذا القطاع باهتمام كبير من طرف الدولة خاصة في مجال منح القروض الفلاحية، حيث ركزت على الجانب التمويلي وعملت على تدعيمه من خلال خطط التنمية الاقتصادية والمتمثلة مؤخرا في مخطط الانعاش الاقتصادي، مخطط دعم النمو والمخطط الخماسي، فضلا على انشاء بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي سنة 1982 متمثلا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والذي عمل منذ نشأته على تمويل القطاع الفلاحي من خلال السياسات التي تنتهجها الدولة عن طريق تخفيض معدلات الفائدة، وتنويع القروض لتصبح شاملة وتغطي كافة متطلبات القطاع.

ونظرا لكون القطاع الفلاحي من بين القطاعات المهمة في اي دولة يعتبر الاستثمار فيه من اهم الاستراتيجيات التنموية التي تساهم في نمو الصادرات، تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين مؤشرات التنمية، فالبنوك التجارية تعطي اهمية كبيرة في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على بنك معين لمنح انواع محددة من القروض المطروحة نجد قرض التحدي وهو قرض استثماري مدعم من طرف الدولة، والذي اصبح وجهة الفلاحين الذين هم بحاجة لتمويل مشاريعهم الفلاحية، ونجد ذلك القرض الايجاري (قرض الاعتماد الايجاري) وهو خاص باقتناء المعدات والآلات الفلاحية، ويعتبر كذلك من اليات التمويل المتزايدة مؤخرا والذي يلعب دورا هاما في تطوير القطاع الفلاحي من خلال عمليات التجديد والاحلال وتوسيع المشاريع.

ومن هذا المنطق يمكن طرح الاشكالية التالية:

أولا: إشكالية الدراسة: "ما هو تأثير اختلاف صيغ تمويل الاستثمارات الفلاحية على المردودية المالية للمشاريع الممولة بوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– ؟

وانطلاقا من هذه الاشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

ثانيا: الاسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالتمويل الفلاحي؟ الاستثمارات الفلاحية؟.
- في ماذا تتمثل اهمية دراسة المردودية المالية؟.
- ماهي القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

ثالثا: فرضيات الدراسة: من اجل الاجابة على اشكالية الدراسة تم فرض الفرضيات التالية:

1. تساهم القروض الفلاحية في توفير حاجيات القطاع الفلاحي في تمويل المشاريع الاستثمارية.
2. ترتبط مردودية المشاريع الاستثمارية بالقطاع الفلاحية الى مدى توفير البنك للقروض اللازمة للعملاء.
3. يوفر بنك الفلاحة والتنمية الريفية انواع مختلفة من القروض من شأنها تمويل المشاريع الاستثمارية وبالتالي زيادة مردوديته المالية.

رابعا: اهمية الدراسة:

تتبع اهمية الدراسة فيمايلي:

- اهمية القروض الفلاحية والمكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي.
- ابراز دور الدولة في تدعيم القطاع الفلاحي.
- القروض الفلاحية بديل تمويلي فعال اكثر من مصادر التمويل التقليدية.

خامسا: اهداف الدراسة: تتجلى اهداف الدراسة في النقاط التالية:

1. التطرق الى المفاهيم المختلفة لمتغيرات الدراسة (التمويل الفلاحي، المشاريع الاستثمارية، المردودية المالية).
2. التعرف على صيغ التمويل المختلفة في القطاع الفلاحي.
3. تسلط الضوء على احد البنوك الجزائرية كدراسة تطبيقية للموضوع.

سادسا: دوافع اختيار الموضوع: هناك عدة اسباب لاختيار هذا الموضوع تمثلت في:

1. ملائمة الموضوع مع التخصص.
2. التطور الذي شهده القطاع الفلاحي.
3. الدور الفعلي الذي اصبحت البنوك الفلاحية في الدفع بالعجلة الاقتصادية.

تاسعا: منهج الدراسة: اعتمدت دراستنا البحثية على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الموضوع من الجانب النظري من خلال توضيح اهم المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة النظرية كما استخدمنا اسلوب دراسة حالة بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي على احد البنوك الجزائرية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة خنشلة–.

عاشرا: محتوى الدراسة:

يحتوي الفصل الاول على عنوان "**الاطار النظري والمفاهيمي للاستثمارات الفلاحية**" على ثلاث مباحث تضمنت في مجملها: "مدخل للقطاع الفلاحي"، والمبحث الثاني "الاستثمارات الفلاحية" والمبحث الثالث " قرار التمويل للاستثمار الفلاحي".

يحتوي الفصل الثاني: " **تأثير تمويل الاستثمارات الفلاحية على مردوديتها المالية**" على ثلاث مباحث تضمنت في مجملها، "المردودية البنكية" والمبحث الثاني "المردودية المالية" والمبحث الثالث " مقومات نجاح سياسة تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية على مردوديتها المالية".

يحتوي الفصل الثالث على: "**دراسة تطبيقية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة خنشلة–**"، تضمنت في مجملها: "لمحة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، المبحث الثاني "واقع بنك التنمية والفلاحة الريفية في النظام المصرفي الجزائري"، المبحث الثالث "تأثير تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للاستثمارات الفلاحية على مردوديته المالية".

الفصل الاول

تمهيد:

يعتبر تمويل الاستثمارات الفلاحية ركن أساسي مهم في تطوير وتنمية القطاع الفلاحي لما يمكنه من الحصول على المستلزمات المالية المناسبة لأصحاب العجز التمويلي من مستثمرين وفلاحين، حيث يعتبر توفير الأموال للقيام بالاستثمارات الفلاحية ضرورة ملحة ومرحلة مهمة لأجل زيادة الإنتاج، وبالتالي الرفع من مكانة القطاع الفلاحي ومساهمته في الاقتصاد الوطني.

ويمكن لتمويل الاستثمارات الفلاحية أن يأخذ أشكالا وصورا متعددة، حيث يمكن أن يكون هذا التمويل خارجيا عن طريق الجهاز البنكي العامل والأسواق المالية كما يمكن أن يكون تمويلا ذاتيا عن طريق الاحتياطات والتخصيصات الخاصة بالمستثمر الفلاحي.

تختلف الأساليب المستخدمة في التمويل الفلاحي باختلاف النماذج الاقتصادية المنتهجة وكذا الأولويات المسطرة من قبل الحكومات والدول بما يخدم الرؤى والأهداف الاستراتيجية لكل دولة، كما يمكن أيضا أن يرتبط التمويل الفلاحي بالشعب الفلاحية المختلفة أو بمناطق معينة من القطر الوطني، وذلك وفق السياسة العامة للتنمية الفلاحية المعتمدة، والتي بمقتضاها يتم توجيه السياسة التمويلية للقطاع الفلاحي للرفع من إنتاجية المحاصيل الفلاحية والمنتجات الحيوانية والغذائية. من خلال ما سبق قمنا بتقسيم الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول: مدخل للقطاع الفلاحي.

المبحث الثاني: الاستثمارات الفلاحية.

المبحث الثالث: قرار التمويل للاستثمار الفلاحي.

المبحث الاول: مدخل للقطاع الفلاحي.

حظي القطاع الفلاحي باهتمام مختلف الدول حول العالم نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من انعكاسات ايجابية على مختلف الميادين فهو بمثابة العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم والعامل الاساس لتحقيق التنمية الاقتصادية وتطور الاقتصادي و الاجتماعي فهو يعتبر حجر الاساس بالنسبة للدول النامية و الممول الاساس للنتاج المحلي ومصدرا للعمالة والضمان الاكبر لاستقرار اقتصادياتها في حين ان الامر يختلف بالنسبة للدول النامية فهي تعمل على تطوير وتحسين هذا القطاع يوما بعد يوما بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والسيطرة على الاسواق العالمية الفلاحية وبطبيعة الحال ستجد نفسها المسيطر الوحيد على الامن الغذائي العالمي.

المطلب الاول: التنمية الفلاحية بعد هيكلة واعادة هيكلة القطاع الفلاحي.

سنتطرق من خلال هذا المطلب لوضعية القطاع الفلاحي قبل وبعد اعادة الهيكلة.

الفرع الاول: السياسة الفلاحية في اعادة الهيكلة.

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يتسم بالتبعية للخارج والاحتلال الجهوي، حيث ان الثروة الزراعية تتمركز في اقصى الشمال، والاحتلال حتى في الجهة الواحدة، وهناك احتلال حتى في الولاية الواحدة بين المدن والارياف، ولقد كان الاستعمار مهتما بالرأسمالية الزراعية التي توفر السلع للسوق، وبعد مقتدرة المعمرين، البالغ عددهم آنذاك 900الف أوروبي، ادى ذلك الى شغور اقتصادي واجتماعي، فتوقف مشروع قسنطينة والاستثمارات المعلن عنها، فتراجع النشاط الاقتصادي بسبب مغادرة الأوروبيين لمعانتهم الفلاحية فانخفضت بذلك الاستثمارات وتراجعت الواردات خاصة الموارد الاستهلاكية والتجهيزات[1].

أولا: السياسة الفلاحية في ظل التسيير الذاتي: وكانت لأول مرة تختص بالاهتمام نتيجة للبؤس والفقر السائد في الارياف، وكان التسيير الذاتي مطبقا في الكثير من

[1] احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 35.

المزارع في الاعلان الرسمي للاستقلال، في حين ان تطبيقه الشرعي لم يتم الا بعد اعلان مراسيم مارس 1963 من طرف الرئيس بن بلة، لوضع اسس تسيير وتنظيم الممتلكات الشاغرة، ولقد ظلت هذه الممتلكات مسيرة لمدة عام من طرف لجان التسيير دون اي تدخل من طرف السلطات المركزية لانشغالها بتنظيمات حول السلطة، ولقد كانت هذه اللجان موجودة قبل الاستقلال، حيث تشكلت داخل المستثمرات الفلاحية ردا على المنظمة العسكرية السرية التي كانت تستعمل العنف وتدمر الممتلكات.

أولا: اهداف سياسة التسيير الذاتي: اما اهداف التسيير الذاتي فلقد حددت فيما يلي[1]:

- حماية الاملاك الشاغرة.
- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد و المعدات.
- وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار.
- تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية.
- توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين.
- تحدي المعمرين الذين رحلوا الوسائل والعتاد الصالح في القطاع الفلاحي وتركوا الوسائل غي الصالحة.
- تسيير المزارع الشاغرة تتمثل في مهام الديوان الوطني للإصلاح الزراعي وهو جهاز تابع لوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي ينظم ويسير المزارع الشاغرة ويشرف على الاعمال المالية والانتاج والتسويق والتموين، واعتبر هذا الديوان مؤسسة عمومية مستقلة يديرها مجلس براسه رئيس الحكومة ومسير يمثل وزارة الفلاحة يساعد الديوان هيئات محلية ووطنية تتمثل في:

01/-على المستوى المحلي: المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي وتقوم بالتمويل والمحاسبة وتقديم القروض الفلاحية اتحادات الآلات الزراعية وتمون الوحدات التابعة لقطاع التسيير الذاتي بالعتاد الفلاحي ووسائل الانتاج ويهتم بإنتاجاتها.

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 310

02/-على المستوى الوطني: حيث يعتمد الديوان على تعاونيات متخصصة هي:

- تعاونيات الاصلاح الزراعي.
- تعاونيات جهوية للتصريف.

ولقد تم استبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في عام 1966 بالاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية للتسويق المكلف بتسويق المتاحات الفلاحية الى غاية عام 1969 المكلف بتحسين المنتوجات الرئيسية ومراقبة (ONTO) ، ثم انشئ الديوان الوطني للمنتوجات الزيتية.

وهناك الديوان الوطني للحلفاء المكلف باستغلال الخلفاء وتحديد اسعارها وتسويقها. في عام 1969 لضمان كما تم تأسيس الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (OMA)، مشتريات العتاد.

03/-بعض انتقادات القطاع المسير ذاتيا: تتمثل هذه المشاكل فيما يلي [1]:

- اعتبار التسيير الذاتي وهما عندما يكون العمال من الناحية القانونية غير قادرين على تحديد التوجيهات العامة للإنتاج الزراعي ولشروطه.
- عدم تحقيق الزيادة الانتاجية المنتظرة من التسيير الذاتي لان هذا القطاع يستحوذ على اجور الاراضي الزراعية في الجزائر ويمتلك التجهيزات الاساسية اللازمة للعمل.

ثانيا: سياسة الفلاحة في ظل الثورة الزراعية: حادث الثورة الزراعية لوضع حد للمعاناة والحرمان اللذان عاشها الفلاح الجزائري المحروم من ملكية الارض، فمثلا بلغت نسبة الفلاحين الصغار 72 % من مجموع الفلاحين والذين لا يملكون سوى 22.6 % من المساحات الزراعية، اما البورجوازية الريفية فكانت تملك حوالي 26.6% من مجموع الاراضي ولا يمثلون سوى 2.6% من الملكيين، وهم يملكون اراضي تتجاوز مساحتها 50 هكتارا، في حين الفلاحين الصغار فكانت مساحة

[1] محمد كمال خليل الخضراوي، **اقتصاد الائتمان المصرفي**، منشاة المعارف، الاسكندرية، 2009، ص237.

اراضيهم لا تتجاوز 10 هكتارات او اقل اما الفلاحون المتوسطون المالكون من 10 الى 50 هكتار فيملكون اكثر من 50 % من الاراضي، وهذه سياسة ناتجة عن الاستعمار حين اشترى الجزائريون البرجوازيون منهم الاراضي بعد الاستقلال، عند رحيل المعمرين من الجزائر، ونظرا لهذه الفوارق اعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في 08/11/1971 تحت شعار "الارض لمن يخدمها" ولا يملك الحق في الارض الا من يفلحها ويستثمرها ولذلك تم تشكيل لجنة وطنية منذ شهر اوت1966 لتحظير لصوص الثورة الزراعية[1].

والاراضي التي ضمت الى الصندوق الوطني للثورة الزراعية اي الاراضي العمومية اراضي العرش، الاراضي الجماعية، الاراضي المؤممة والاراضي دون مالك، هي ملكية الدولة ولا تحول وغير قابلة للتقادم او الحجز او التبادل.

01/-اهداف الثورة الزراعية: من اهداف الثورة الزراعية ما يلي[2]:

أ)-تأميم اراضي الممتلكات الكبيرة وفق الاسس التالية:

- الاستغلال الشخصي والمباشر للأرض، والمالك الذي لا يشغل ارضه بنفسه على مساحات محددة.
- من يشغل ارضه بنفسه وترك جزءا منها غير مستغل تنزع منه المساحة التي يمكن له استغلالها، ولقد تم تحديد المساحة التي يمكن امتلاكها حسب طبيعة الارض المروية منها او غير المروية وكذا وضعيتها.
- كل الاراضي العمومية والفلاحية او الشاغرة تضم الى الصندوق الوطني للثورة لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الارض المؤممة، واراضي التسيير الذاتي تخضع لنظامها ولان هذا القطاع تابع للقطاع المؤمم،

[1] نفس المرجع، ص278.

[2] عمر زاوي، **استراتيجية التنمية الفلاحية واثارها على الاقتصاد وزراعة تمور النخيل**، الجزائر، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2005، ص 85.

والاختلاف القائم بين اراضي التسيير الذاتي واراضي الثورة الزراعية، هو نظام تسييرها.

ب)-الاراضي المؤممة: توزع على الفلاحين الذين لا يملكون اراضي، و باستغلالها اجباريا تحت نظام التعاونيات ما عدى غير القادرين ماديا او جسديا وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية، التقنية والمادية لخدمة الارض وتحقيق الانتاج، ولتسهيل حل المشكلات النادرة والتقنية للفلاحين تم انشاء تعاونيات خدمات، او المالكين الخواص الصغار، علما ان المستفيدين مرغمين على التخلي عن منتجاتهم للتعاونيات الفلاحية.

لقد كانت الثورة الزراعية تسعى الى احداث تتغير جذري في الارياف، التي طالما حرمت من خيرات وثروات البلاد، والقيام بإعادة توزيع الاراضي ووسائل الانتاج، وتنظيم المزارعين بشكل يسمح بتطوير القطاع، الى جانب سعي الثورة الزراعية الى تغيير نظام الملكية العقارية الواسعة، وكذا العمل على ادماج الفلاحين في نشاطات تساهم في تحقيق التنمية الوطنية، والعمل على القضاء على اثار الاستعمار وكل اشكال الاستغلال، وخلق علاقات عمل مباشرة في الزراعة على اساس الارض لمن يخدمها.

وتقوم الخزينة بتعويض 25% للفلاحين الذين اممت اراضيهم، ويتم التسديد خلال 15 سنة، وتحدد الحصة الممنوحة بطريقة تمكن من الحصول على مدخول يساوي مدخول عمال المزارع المسيرة ذاتيا لمدة 250 يوم عمل في العام. وتستغل الاراضي جماعيا او في شكل تعاونيات او تجمعات شبه تعاونيات يشكلها المستفيدون وينبغي على كل مستفيد ان يعمل شخصيا ومباشرة يسجل عمله في الخطط الوطني.

02/-مراحل تطبيق الثورة الزراعية: ولقد مرت عملية انجاز هذه الاهداف بثلاث مراحل اساسية[1]:

أ)-**المرحلة الاولى:** وتم فيها توزيع اراضي الدولة على الفلاحين غير المالكين للأرض، ويتم تجميع هؤلاء في قرى نموذجية، والتي قررت الكومة بناء الف منها في الريف، وفي كل قرية ما بين 120 الى 150 سكنا، مع توفير روط الحياة فيها، وقد بلغ عدد هذه القرى في عام 1981 حوالي 147 قرية، وهدفها كان تجميع الفلاحين لتسهيل ادارتهم.

ب)-**المرحلة الثانية:** بدأت هذه المرحلة منذ عام 1973، حيث تم اعادة توزيع اكثر من 650 الف هكتار من القطاع الخاص، على 60 الف عائلة فلاحية بدون ارض، ولقد بلغ في الاخير تم توزيع مليون هكتارا وعلى 100 الف عائلة تم تجميعها في 6 الاف تعاونية فلاحية.

ج)-**المرحلة الثالثة:** ويتم من خلالها تحديد قطعان الماشية والنخيل بالمناطق السهلية والهضاب العليا وكذا الصحراوية لقد تميزت مرحلة تطبيق الثورة الزراعية محاولة الغاء الضرائب على الفلاحين وتدعيم القروض الموجهة للقطاع الاشتراكي، فكان العتاد الفلاحي يباع باقل من سعر التكلفة واقل من سعر شراء المستورد به وكذا نفس الشيء بالنسبة للأسمدة والمواد الكيماوية والمحلية منها والاجنبية كما تم بعد سنة 1978 رفع الحد الادنى للأجور بنسبة 33 % وهذا لدفع القطاع الفلاحي الى الانتاج من جهة وتثبيت القوة العاملة من جهة اخرى.

[1] نور محمد، **دور الموازنة العامة غي التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات**، دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011 – 2012، ص 113.

03/-بعض مشاكل تطبيق الثورة الزراعية: تتمثل في [1]:

- تأثير اجهزة التسيير البيروقراطية سلبا على نظام عمل التعاونيات الفلاحية.
- قلة الامكانيات الموجهة والعتاد اللازم وتعرض ما توفر منها الى الاهمال.
- نقص التأطير مما جعل التعاونيات الفلاحية تسير وفق خبرات الفلاحين العاديين.
- مشكلة التموين بالموارد الزراعية الضرورية، مثل البذور لأنها تأتي في غير وقتها مما بجعلها عرضة للعوامل المناخية الغير المناسبة لبذورها.

الفرع الثاني: التنمية الفلاحية بعد اعادة هيكلة القطاع الفلاحي.

نجحت اعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 متعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، و من جهة اخرى فان اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة وهذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات و التنمية، واتضح ان حاجات المجتمع الى الاستهلاك وخاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة.

أولا: اهداف اعادة الهيكلة: وكانت الاهداف المرجوة في اعادة الهيكلة اقتصادية منها[2]:

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة.
- اعادة تنظيم عقاري للأراضي الفلاحية التابعة للدولة.

[1] بن سمنية عزيزة بن سمنية دلال، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1999-2000)، دراسة حالة بنك BADRE**، وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في التمويل والقروض العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2004. ص 55.

[2] كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنيمية الفلاحية، (2000-2005) في ولاية قسنطينة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2006، ص 7.

- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين.
- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع واعادة تقويم الدخول الزراعية. وضع سياسة لتكثيف الانتاج بالاهتمام بجودة البذور والتأطير والري.

لم تتوقف عملية اصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة اعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي و البحث عن انجع السبل للرفع من مردودية القطاع فقط، بل تعدا الى ابعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، بالإضافة الى عملية اعادة الهيكلة ظهرت ضرورة ان يصبح كل مواطن يصلح ارضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الاراضي وحيازة الملكية العقارية الصادر بتاريخ 13/08/1983 و الذي شجع المواطنين على استغلال اقصى ما يمكن من الاراضي، وذلك بهدف زيادة الانتاج وضمان الامن الغذائي.

ثانيا: وضعية القطاع بعد اعادة الهيكلة: نتج عن الاجراءات المتخذة في مجال اعادة الهيكلة مايلي[1]:

تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية بهدف انشاء وحدات فلاحية بسهل استثمارها وتسييرها و من ثم التحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الانتاجية قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الاراضي التابعة لقطاع الاشتراكي وذلك بإنشاء حوالي 3429 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب 3.830.000 هكتار وهي وحدات منبثقة عن اعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية.

اعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا لا يكون مجديا الا اذا كان مدعما بمهبات تضمن حسن تسييره ويشرف على عملية الانتاج وتوزيع المنتجات، و كذلك تنظيم استخدام الآلات الفلاحية وتوفير ما ينقص منها، ولذلك فقط تم انشاء مختلف التعاونيات

[1] مجدولين دهينة، **استراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، افاق وتطوير سهل لوطاية في اطار سياسة الحكم الفلاحي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2006، ص 38-39.

الفلاحية التي يشرف عليها مهندسون وفنيون زراعيون تتوزع على المستوى الولائي بحيث اصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية يتشكل كل قطاع فيها من 30 الى 40 مزرعة اشتراكية اما مؤسسات الدعم فإنها اصبحت تتكون من:

- الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية.
- الدواوين الجهوية لتربية الدواجن التي انشات في الشرق والغرب والوسط.
- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي.
- اضافة الى ذلك انشات عدة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الابقار والمشاكل وتربية النحل...الخ.

المطلب الثاني: موارد القطاع الفلاحي.

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي هام وخصائص و مميزات نادرة جعلت منها بوابة افريقيا وجسر اتصالها مع اوروبا من خلال شريط ساحلي بقدر 1200 كم بالإضافة الى ان موقعها المتوسطي جعل منها محور وصل بين المغرب العربي و الشرق الاوسط وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية فضلا عن امتلاكها للعديد من الموارد الطبيعية. البشرية و المادية التي تؤهلها لتحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء ولما لا التصدير ايضا وفيما يلي سنقوم بعرض هذه الموارد:

الفرع الأول: الموارد الطبيعية.

وتعتبر العنصر الاساسي للعملية الزراعية فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج ما يحتاجه من السلع الغذائية الضرورية لوجوده وتتمحور هذه الموارد حول عنصرين اساسيين هما الاراضي الزراعية والموارد المائية.

أولا: الاراضي الزراعي: تعتبر الاراضي الزراعية القاعدة الاساسية للإنتاج الزراعي والمؤثر الرئيسي على امكانيات التنمية الزراعية في اي بلد. فهي بمثابة ثورة استراتيجية للبلد الذي يمتلكها ولا بد من حمايتها وتنميتها بشتى الوسائل المتوفرة كما لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسيعه وتفريغ الجزائر على مساحة زراعية

اجمالية مقدرة ب 42.4 مليون هكتار اي 18 % من المساحة الاجمالية للبلد والتي تقدر ب 238174100 كما تقدر المساحة الزراعية المستعملة ب 8.458 مليون هكتار اي ما يعادل 28 % من المساحة الزراعية الاجمالية.

حيث تتوزع الاراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا الى اربعة مناطق تتمثل في[1]:

01/-المنطقة الساحلية: والتي تتربع على مساحة قدرها 1.65 مليون هكتار من الاراضي الزراعية. وذلك بنسبة 19.6 % من اجمالي المساحة الزراعية حيث تضم 14 ولاية من الطارف شرقا الى تلمسان غربا.

02/-المنطقة الداخلية: والتي تتربع على مساحة قدرها 3.69 مليون هكتار من الاراض الزراعية وتضم كل من البليدة، البويرة، المدية، قسنطينة، عين الدفلى، معسكر، غليزان، تيارت، تيسمسيلت، ميلة، برج بوعريريج، سيدي بلعباس، وسطيف.

03/-المنطقة السهلية: والتي تتربع على مساحة قدرها 2.85 مليون هكتار وتضم 15 ولاية هي ام البواقي، باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق اهراس، تبسة، سعيدة، النعامة، والاغواط.

04/-المنطقة الصحراوية: والتي تتربع على مساحة زراعية تقدر ب: 0.218 مليون هكتار اي بنسبة 2.6 %من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة والتي تضم 8 ولايات هي ورقلة، غرداية، الوادي، ادرار، بشار، تمنراست، تندوف واليزي.

كما تقسم هذه المساحة الزراعية على المحاصيل حيث بلغت حصة القمح 3322 ك هكتار، الفواكه ذات النواة والفواكه ذات النواة الحجرية: 263 ك هكتار، الحمضيات :65 ك هكتار، اما حصة الخضروات 330 ك هكتار، البطاطا:138 ك هكتار، الكرم: 74 ك هكتار، البقول: 116 ك هكتار، اشجار التين: 47 ك هكتار، اشجار

[1] بودخدخ كريم، **اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (2001– 2009)**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2009، 2010، ص 23.

الزيتون:329 ك هكتار، النخيل المثمرة: 160 ك هكتار، المحاصيل الاخرى:407 ك هكتار، الاراضي الخاملة: 3200 ك هكتار.

و الجدير بالملاحظة ان النسبة الفعلية المستعملة ضئيلة جدا مقارنة بالمساحة القابلة للزراعة وهو الامر الذي يستدعي البحث عن اسباب عدم استعمال بقية الاراضي الصالحة للزراعة خاصة في ظل تنامي عدد السكان من سنة الى اخرى والسعي المستمر لتحقيق الامن الغذائي و الامن الذاتي والعمل على تحقيق وتوفير جميع السلع الغذائية التي يحتاجها المواطن محليا والتخلص النباتي من عملية استيراد هذه المواد خاصة في ظل توفر جميع الامكانية الضرورية ليبقى الحاجز الوحيد هو ايجاد حل للأراضي الصالحة للزراعة والغير مستعملة[1].

الفرع الثاني: الموارد المائية.

تعتبر المياه عنصر الحياة و الركيزة الاساسية للتحكم في الانتاج الزراعي و تكليف الزراعة، كما ان تطور ونمو القطاع الزراعي مرتبط بشكل كبير بحجم الموارد المائية المعينة له والمستغلة في الري الزراعي وتوسيع الاراضي المسقية، والجذير بالذكر الى الظروف المناخية تلعب دورا هاما في تحديد حجم هذه الارضي حيث تتمتع الجزائر بموارد مائية طبيعية محدودة وهي منظمة وغير موزعة بشكل متساوي وتقدر امكانيات المياه الطبيعية في البلاد ب 19 مليار متر مكعب في السنة، لكن الطلب شهد مضاعفات في السنوات الاخيرة حيث يتجاوز حاليا اكثر من نصف حجم الموارد القابلة للتعبئة ومن المتوقع ان يصل الى الحد الاقصى للإمكانيات الموارد المائية عام 2050، وتعتبر الزراعة في الجزائر المستهلك الاساس للمياه حيث بلغت نسبة استهلاكها 60 % من مجموع حجم المياه سنة 2019 والجذير بالذكر ان الزراعة في

[1] قرومي حميد، معزوز زكية، **القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر**، اوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، جامعة 28 -29 اكتوبر 2014، ص 59.

الجزائر تعتمد بصفة اساسا على الزراعة المطرية حيث ان 90 % من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الامطار[1].

على الرغم من ان القطاع الزراعي هو اكبر مستهلك للمياه في الجزائر، الا انه يساهم مساهمة ضئيلة في اجمالي الناتج المحلي تعتمد الزراعة في البلاد على كل من المناطق المروية الكبيرة التي يديرها الديوان الوطني للسقي وصرف المياه وكذلك المناطق الصغيرة والمتوسطة الخاصة ومناطق الري ومن المفترض ان يصل اجمالي المساحة المروية الى 2 مليون هكتار في عام 2019.

اما في الشمال، فيتم ري المساحات الكبيرة من السدود والابار وفي الجنوب يتم ري المساحات من الابار العميقة في طبقات المياه الجوفية الكبيرة في الحوض المتداخل القاري وفي الوقت ذاته، فقد تطورت مشاريع الري الصغير بشكل ملحوظ بفضل المساحات الحكومية و الاعانات الممنوحة للمزارعين وكذلك تحرير التنقيب حفر الابار، تساهم المحاصيل الرئيسية المنتجة في المزارع الصغيرة بشكل كبير في تلبية متطلبات الفاكهة والخضروات الطازجة لجميع السكان وقد صاحب هذا التطور، لسوء الحظ صعوبات كبيرة للمياه الجوفية لا تخضع للرقابة بل وصل الامر الى حد الاستغلال المفرط لبعض طبقات المياه الجوفية الكبيرة.

ولا يزال الري الانسيابي الطريقة الاكثر استخداما في المزارع الصغيرة والمتوسطة ومع ذلك فان طرق الري الاكثر كفاءة وخاصة الري بالتنقيط، والذي يشبع استخدامه في المناطق المرتفعة القاحلة وفي الصحراء[2].

[1] مرزيق عاشور عميش عائشة، **الرشاد الزراعية كالية لتحقيق الامن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة في الجزلئر**، اوراق عمل مقدمة ضمن المملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، 28-29 اكتوبر 2014، ص 430.

[2] محمد يدو وسمية بوخاري، **القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية، دراسة حالة الجزائر**، اوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، 28 – 29 اكتوبر 2014، ص 63.

الفرع الثالث: الموارد البشرية.

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري في الانتاج الزراعي خاصة في ظل قلة المعدات اللازمة او تعذر استخدامها في بعض العمليات وهو ما ادى الى وجدو عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع الا ان حجم القوة العاملة في الزراعة مقارنة بباقي القطاعات في الجزائر لا يزال منخفض ولم يشهدا تطورا ملحوظا بعد حيث درة حجم العمالة الفلاحية سنة 1990 ب 90500 عامل لترتفع الى 252.5 الف عامل سنة 2000 وهذا راجع الى تطبيق العديد من البرامج التنموية فقطاع الزراعة كتطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية وكذا تطبيق مخطط الانعاش الوطني الذين ساهما بشكل في توفير مناصب العمل في بداية تطبيق الى تنه ورغم زيادة عدد العمال الى ان نسبة القوة العاملة الزراعية الى القوة الكلية شهدت انخفاضا حيث بلغت 20.63 % سنة 2000 في حين انها كانت تقدر ب 21.13% سنة 1990 وهذا نظرا للظروف السياسية و الامنية التي عاشتها البلاد في تلك الفترة بالضافة الى نزول العديد من المواطنين الى المدن والرغبة في العمل في المصانع، وتواصل نسبة حجم القوة العاملة الزراعية الى القوة العاملة الكلية ارتفاعها من سنة الى اخرى ليسجل اعلى نسبة للقوة العاملة الزراعية الى القوة الكلية المقدرة ب 23.47 % سنة 2008 حيث بلغ عدد العمالة الزراعية 235834 عاملا الا انه عدد العمالة الزراعية شهدت انخفاض كبير مقارنة بسنة 2000، في حين انها تبدا في التزايد من جديد في ظل اهتمام الدولة بهذا القطاع وتوفير الامتيازات ، الامكانيات والتسهيلات للفلاحين حيث سجلت سنة 2012 حجم عمالة مقدرة ب 247650 عامل الى ان هذه الزيادة على مر السنوات لا تزال ضئيلة فقد شهدت نسبة العمالة الزراعية الى نسبة العمالة الاجمالية انخفاض متواصل على مر السنوات الاخيرة (احصائيات حول العمالة، 2020) وهذا راجع الى تخلي الشباب الجزائري عن رغبته في العمل في

القطاع الفلاحي وتوجيه الى قطاع الصناعة التجارة، الخدمات و غيرها من القطاعات الاخرى[1].

الفرع الرابع: الموارد المائية.

من اجل النهوض بقطاع الفلاحة والسعي المتواصل من اجل تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي تم تخصيص العديد من الموارد المالية لخدمة هذا القطاع[2].

المطلب الثالث: سياسات التنمية الفلاحية.

حل مفهوم الاستدامة الزراعية مفاهيم جديدة لأدوات السياسة الزراعية الواجب تطبيقها ففضلا عن الادوات التقليدية هناك ادوات جديدة ابرزها فلسفة الاستدامة و الوعي البيئي، وفيما يلي سنبز اهم السياسات الزراعية في اطار التنمية المستدامة.

الفرع الاول: سياسة حماية وتحسين الاراضي الزراعية.

تهدف حماية الاراضي الزراعية الى المحافظة على الموارد وتحسين انماط استغلالها، حماية البيئة والتنوع الحيوي، تحسين نوعية المنتج، حماية المراعي وتنظيم الرعي وتطوير القدرات الانتاجية للموارد، الاستغلال الامثل لمصادر المياه والمحافظة عليها، زيادة المخزون المائي والاستفادة من مياه الفيضانات، بالإضافة الى المحافظة على الرقعة الزراعية بالتوسع الزراعي وتحسين وتطوير البنيات الزراعية، التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي، كما يجب اتخاذ طرق معالجة التمليح نتيجة الافراط في الضخ من الطبقات الجوفية مما يؤدي الى صعود الاملاح الى السطح.

وقد قدم المؤتمر الذي عقد خلال الفترة 3_7/04/1996 في المعهد الدولي لسياسات بحوث الغذاء حول تدهور الاراضي في العالم النامي، توصيات عامة

[1] محمد عباس محرزي، **التجتنس الضريبي في اطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي**، مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص 04.

[2] فوزي الغربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية**، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2007،2008، ص 289، 253.

اعتمدت سياسة عامة لحماية وتحسين الاراضي الزراعية، وتتمثل اركان هذه السياسة فيما يلي[1]:

- تحسين انظمة المعلومات لإدارة الاراضي.
- زيادة التمية التكنولوجية والابحاث في مجال تحسين الاراضي.
- اجراء البحوث المتكاملة بين البيئة الانتاج ضمن المفهوم المتكامل البيئة الزراعية، حيث تزداد الحاجة الى ما يعرف باستراتيجيات التكاليف المنخفضة ويمكن ان يلعب القطاع الخاص دورا مهما ومتميزا في بعض انواع مكونات ومدخلات البحوث للأنظمة الزراعية الاكثر ملائمة.
- ترويج الاستثمار في مجال تحسين واصلاح الاراضي.
- تعديل حقوق ملكية الاراضي لتشجيع الاستثمار طويل الاجل في الارضي.
- تطوير انظمة تخطيط مرنة تشارك في الاستخدام المناسب للأراضي.
- دعم المنظمات المحلية لإدارة الموارد المحلية.
- تطوير البنية التحتية التسويقية، وتصحيح نظام حوافز الاسعار المتدهور.
- تشجيع نمو الدخل الريفي وتنويعه.

الفرع الثاني: سياسة ادارة الموارد المائية.

تعتبر المياه العنصر الحاكم والمحدد لبرامج التنمية الزراعية، وهي العنصر الاكثر ندرة وتختلف مصادر المياه من دولة الى اخرى وكذلك الاستخدامات، ونظرا لزيادة الطلب على المياه لغرض الزراعة بدا التركيز على ايجاد وسيلة للتخفيف من حدة الزيادة وهذا لا يتأنى الى بالعمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد المائية وترشيد استهلاكها من خلال[2].

[1] باشي احمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح**، مجلة الباحث، العدد2، جامعة الجزائر، 2003، ص 109

[2] روابنية كمال، **تحرير التجارة الزراعية واثره على التنمية الزراعية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد الحادي عشر، جامعة بسكرة، ماي 2007، ص2

01/-تحسين كفاءة استخدام مياه الري عن طريق:

- سياسات تأكيد المنظور الاقتصادي لاستخدام المياه.
- نظم معلومات عن اقتصاديات المياه في الانشطة الزراعية.
- بحوث لتطوير نظم الري واستخدام المياه.
- تطوير تقنيات لاستخدام وادارة موارد المياه.

02/-سياسات ترشيد استهلاك المياه وخاصة مياه الري فيمكن تحقيقها من خلال:

- ان تقوم المنظمات الحكومية وغير الحكومية بتشجيع المزارعين وتدريبهم على بذل مزيد من الجهود لتحقيق وفر في استخدام مياه الري.
- اتخاد الاجراءات و وضع الاليات التي تمكن من القضاء على كل اوجه الضياع للمياه على كل المستويات ابتداء من المصدر وحتى الوصول الى الحقل.
- مراعاة دورة تحدد تخزين المياه الجوفية حيث تؤدي عمليات السحب المفرطة الى تهديد مخزون المياه الجوفية وعدم امكانية تعبئة هذه المخزونات بالإضافة الى زيادة ملوحة التربة.
- التحول من الزراعة الكثيفة الى الزراعة البيولوجية الصديقة للبيئة، فالتقليل من استعمال المحصيات الكيماوية سوف يساعد على تخفيض خطر تلوث المياه الجوفية وتدمير التربة.

الفرع الثالث: بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية.

يتم بناء القدرات وتسمية الموارد البشرية من خلال[1]:

- تدعيم المؤسسات من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة وخاصة في المجالات الرئيسة التالية:
- نقل التقنيات.
- صياغة وتحليل السياسات المختلفة واتخاذ القرارات.
- التعامل مع القضايا والمتغيرات الاقليمية والدولية المعاصرة.
- مهارات التفاوض على النطاقين الدولي والاقليمي وذلك في القضايا المتعلقة بالزراعة والمياه والبيئة.
- تنظيم وادارة القطاع الزراعي.
- الاهتمام بناء الاطارات من الموارد البشرية اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية المستدامة على مختلف المستويات الموالية:
  - المزارعون والباحثون.
  - المهنيون والحرفيون.
  - واضعوا السياسات ومتخذو القرارات.
- النهوض بمستوى التعليم الزراعي الجامعي والمهني وبرامج اعادة التأهيل والتحقق من ديناميكية ومناسبة التعليم، وفق احتياجات التنمية الزراعية المستدامة.
- تخصيص الموارد المالية اللازمة لبناء القدرات في المجالات الزراعية المختلفة.
- استحداث اساليب اكثر فعالية لتبادل الخبرات في المجالات الزراعية المختلفة.

[1] محمد يدو وسمية بوخاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 64

- توفير بيئة العمل المناسبة للإبداع والارتقاء بالإنتاج وتحقيق الاستقرار بالقطاعات الزراعية.

الفرع الرابع: التطور والتحديث التقني للزراعة.

يعتبر عنصر التطوير والتحديث التقني للزراعة من العناصر المهمة للتنمية الزراعية، كون اغلب الدول تعتمد عللا الطريقة التقليدية في الزراعة وما يصاحبها من نشاطات، ويمكن التطوير والتحديث لقطاعات ونظم الانتاج والتسويق والخدمات المساندة لها[1].

- دعم قدرات المزارعين لتبني وتطبيق التقنيات الحديثة.
- تنسيق الجهود لتشجيع على الابتكار والابداع في مجالات تطوير التقنيات الزراعية ذات الاولوية وحفظ حقوق الملكية الفكرية.

دعم وتطوير نظم البحث الزراعي خدمة للتنمية الزراعية مع التركيز على[2]:

- نقل وتوطين التقنيات الملائمة للظروف الزراعية.
- تبني نظام التعاقد لإجراء البحوث الزراعية ذات الاولوية.
- زيادة الاستثمارات الموجهة لتطوير البحث العلمي وفق اسس اقتصادية وتوفير مصادر التمويل.
- الاهتمام ببحوث التطوير وتنمية القطاع الخاص في هذا المجال.
- الاستفادة من نتائج البحوث والشبكات الدولية والمراكز البحثية العربية والاقليمية المتميزة.
- التنسيق والتعاون مع المراكز البحثية العربية والاقليمية والدولية.

[1] مصطفى رشيدي شيخة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة 88، دار وائل للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2009، ص 299

[2] رواينية كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 3

المبحث الثاني: الاستثمارات الفلاحية.

يمثل القطاع الفلاحي العمود الفقري لاقتصاديات الدول، نظرا لما يلعبه من دور حيوي وفعال في النشاط الاقتصادي، والاستثمار في هذا القطاع يعد من بين اهم التوجهات الحديثة لاقتصاديات العالم سواء المتقدمة والاجتماعية وكذا مساهمته في تحسين المعيشية ومحاربة الفقر.

المطلب الاول: تعريف الاستثمار الفلاحي.

يعرف الاستثمار الفلاحي على أنه: " عملية دمج عوامل الإنتاج المتاحة في الفلاحة، مثل الأرض والعمل ورأس المال، وتشغيلها بهدف إنتاج موارد فلاحية لسد حاجات المستهلكين وتحقيق أفضل النتائج الممكنة في إنتاج الغذاء وتوفيره، حيث يهدف الاستثمار في الفلاحة إلى الاستفادة الأمثل من الأرض الفلاحية لتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة مع الحفاظ على خصوبتها[1]".

كما يعني الاستثمار في الفلاحة: " التخلي عن موارد معينة مثل النقود أو الجهد أو الوقت في الوقت الحاضر، من أجل تراكم الأصول أو رأس المال الذي يسمح للفلاحين بزيادة إنتاجيتهم ودخلهم في المستقبل، سواء من خلال شراء معدات زراعية، أو تطوير البنية التحتية، أو اكتساب مهارات جديدة، أو تحسين طرق الزراعة وتربية الماشية[2]".

يتضمن مفهوم الاستثمار الفلاحي: " جميع الجهود المبذولة في خدمة الأرض وتربية الحيوانات، بما في ذلك تنفيذ مشاريع تعتمد على تكنولوجيات جديدة للإنتاج بهدف رفع كفاءة وإنتاجية المزارع[3]".

---

[1] عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، دار النشر للمنشأة، الإسكندرية، 2002، ص117.

[2] محمود محمد حمودة، **الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2006 ص27-30.

[3] محمد مطر، **إدارة الاستثمارات**، الإطار النظري والتطبيقات العملية دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن2004 ص21.

ويعتبر الاستثمار في المجال الفلاحي: " من أهم حلول أزمة تطوير القطاع الفلاحي، فيعد كدافع للتنمية الفلاحية المستدامة ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي بتضييق الفجوة بين الانتاج والاستهلاك ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة[1]".

وعلى الرغم من اتساع مجالات وفرص القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الفلاحي، إلا أن عدم اغتنام هذه الفرص يرجع بالأساس إلى ما يعانيه هذا القطاع الحيوي من مشاكل عديدة تحد من توجه المزيد من الخواص نحو الاستثمار فيه، بسبب ضعف و تخلف البنية التحتية والأساسية التي تسهل الاستثمار في هذا القطاع. الا ان عبارة الاستثمار الفلاحي لا تقتصر على الفلاحة والتي تعني العناية بالحقل وزراعة الأرض وتتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها الفلاح كزراعة الأرض لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات لإنتاج الحليب أو الصوف واللحوم والجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها[2].

ويبقى هذا التعريف ضيقا نظرا لتطور النشاطات الفلاحية وتوسع وكبر أسواق الغذاء (خضر، فواكه الحليب ومشتقاته ... الخ) في وقتنا الحالي، ويلخص مفهوم الاستثمار الفلاحي على أنه جهد مبذول في خدمة الأرض وتربية الحيوانات من خلال تجسيد مشاريع بالاعتماد على تكنولوجيات جديدة للإنتاج من أجل رفع المنتوجات كما ونوعا.

ومنه يمكننا أن نستخلص من خلال كل هذه التعاريف السابقة: " أن الاستثمار الفلاحي هو عملية تخصيص الموارد والجهود لتطوير وتحسين القطاع الزراعي، سواء كان ذلك من خلال شراء الأصول الزراعية مثل الأراضي والمعدات أو من خلال تحسين التقنيات الزراعية وزيادة كفاءة الإنتاج كما يمكن ان يتوسع الاستثمار الفلاحي ليشمل عمليات البحث والتطوير في مجال الزراعة، وتحسين البنية التحتية الزراعية

[1] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، الأردن 2005 ص13.

[2] حامد العربي الحضيري، **تقييم الاستثمارات**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة 2000 ص41.

مثل نظام الري والصرف والطرق الزراعية، بالإضافة إلى تطوير السوق الزراعية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والعالمية.

المطلب الثاني: أهمية امتيازات الاستثمار الفلاحي.

امتيازات الاستثمار الفلاحي تلعب دورا بارزا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية، فهي تشكل حافزا قويا للمستثمرين للمساهمة في تطوير القطاع الزراعي وتحسين جودة المنتجات الزراعية تعزز هذه الامتيازات الاستثمارات في الفلاحة من خلال توفير مجموعة من المزايا مثل التسهيلات المالية والدعم التقني والحوافز الضريبية، والوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية، بفضل هذه الامتيازات، يتسنى للمستثمرين الفلاحيين تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية والكفاءة، مما يعزز الاكتفاء الذاتي بالغذاء، ويحد من الفقر الريفي، ويعمل على تعزيز استدامة الزراعة والبيئة، في النهاية، فإن دعم الاستثمار الفلاحي يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية.[1]

وتعتبر امتيازات الاستثمار الزراعي أداة هامة ومن الأدوات الضرورية للعملية الإنتاجية فدورها هام في النهوض بالقطاع الفلاحي، وذلك من خلال مختلف التجارب الخاصة بهذه الامتيازات سواء منها الماضية لكثير من الدول المتقدمة أو الحالية، كما تزداد أهميتها بالنسبة للدول التي تعتمد على القطاع الفلاحي كقطاع رئيسي حيث تعاني من مشاكل اقتصادية مختلفة، كزيادة النمو السكاني وانخفاض الإنتاج الذي يتبعه انخفاض في الدخل، و لكذا انتشار البطالة والبطالة المقنعة، وبعض هذه الدول أصبحت الآن تعاني مما هو أخطر من كل هذه المشاكل الاقتصادية، حيث أصبحت مهددة بالموت جوعا، لما أصابها من جفاف وقلة الإنتاج الفلاحي بها، كما أن كثير من الدول المتقدمة قد أخذت تستعمل المواد الفلاحية والغذاء بصفة خاصة كسلاح تبسطه دوما وتهدد به كثيرا من الدول النامية، وعن طريق استعمال هذا السلاح أصبحت تفرض كل شروطها على هذه الدول.

[1] أمين سيد احمد لطفي، **دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 6-7.

ومنه يمكننا القول أن امتيازات الاستثمار الفلاحي تلعب دورا هاما في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحقيق الأمن الغذائي، وتتمثل أهمية هذه الامتيازات في النقاط التالية:

الفرع الأول: تعزيز الإنتاج الفلاحي ودعم التنمية المستدامة.

بحيث تلعب امتيازات الاستثمار الفلاحي دورا مهما في كل مما يلي:[1]

أولا: تعزيز الإنتاج الفلاحي.

امتيازات الاستثمار الفلاحي تلعب دورا حيويا في تعزيز الإنتاج الفلاحي وتحسين كفاءة الزراعة. تعتبر هذه الامتيازات عوامل رئيسية تشجع المستثمرين على الاستثمار في القطاع الزراعي وتعزز قدرتهم على تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية والجودة، وتتمثل أهميتها تحديدا في:

- **توفير التمويل اللازم:** تساعد امتيازات الاستثمار الفلاحي، مثل القروض الميسرة والمنح المالية على توفير التمويل اللازم لتعزيز إنتاج المحاصيل وتحسين جودتها.
- **زيادة الإنتاج المحلي:** بحيث تساهم هذه الامتيازات في زيادة الإنتاج المحلي من المنتجات الزراعية، مما يساهم في تلبية حاجيات السوق المحلي من المواد الغذائية الأساسية، وتقليل الاعتماد على الواردات.
- **توفير التكنولوجيا:** وتتمثل في التقنيات الحديثة للزراعة مثل تقنيات الري الذكي والزراعة المائية، فهذه التكنولوجيا والمعدات الحديثة تساهم في زيادة الإنتاج الوطني وتحسين جودة المنتجات.

[1] زياد رمضان، **الاستثمار المالي و الحقيقي**، دار وائل للنشر ، الاسكندرية، الطبعة 2004، ص42.

ثانيا: دعم التنمية المستدامة.

امتيازات الاستثمار الفلاحي تلعب دوراً حيويا في دعم التنمية المستدامة من خلال تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في القطاع الزراعي وتعتبر هذه الامتيازات أداة فعالة لتحفيز المستثمرين على تبني الممارسات الزراعية المستدامة وتطوير الزراعة بشكل يحافظ على الموارد الطبيعية ويعزز التوازن بين الاقتصاد والبيئة وتتمثل أهميتها في:[1]

- **الحفاظ على الموارد الطبيعية:** بحيث تشجع امتيازات الاستثمار الفلاحي على استخدام الممارسات الزراعية المستدامة مثل استخدام الأسمدة العضوية وكذا مكافحة الآفات بطرق طبيعية مما يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة.
- **مكافحة التصحر:** بحيث أن مشاريع الاستثمار الفلاحي لها دور هام واساسي في مكافحة التصحر والتصدي له من خلال زراعة الأشجار وتحسين خصوبة التربة.

الفرع الثاني: تنويع الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل.

إلى جانب المزايا السابقة الذكر نجد أن لامتيازات الاستثمار الفلاحي أهمية فعالة في كل مما يلي[2]:

أولا: تنويع الاقتصاد الوطني.

في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية المتزايدة، يعتبر تنويع الاقتصاد الوطني أمرًا حيويا لتحقيق الاستقرار والاستدامة، يشكل القطاع الزراعي جزءا أساسيا من هذا

[1] كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2001، ص67 .

[2] محمد فضيلي، عبد الرحمن نادري، عمرو عواج، **دور البنوك في تمويل و ترقية المشاريع الاستثمارية**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، دفعة 2008/2007، ص62-63.

التنويع، حيث يمكن أن يسهم في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي بالغذاء، وتعزيز الصادرات وتحقيق العوائد المالية، وتتمثل أهميته أساسا في:

- **تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات:** بحيث يساهم الاستثمار الفلاحي في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، مما يعزز استقرار الاقتصاد الجزائري على المدى الطويل.
- **خلق فرص جديدة للتصدي:** تتيح زيادة الإنتاج الفلاحي فرصا جديدة لتصدير المنتجات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الخارجية، مما يساهم في تحقيق إيرادات مالية إضافية للبلاد ودعم الاقتصاد الوطني.[1]

ثانيا: خلق فرص العمل.

تلعب امتيازات الاستثمار الفلاحي دوراً مهما في خلق فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية ففي البلدان النامية والمناطق الريفية في الدول المتقدمة، يعتبر القطاع الزراعي مصدراً رئيسيا للعمل والدخل للعديد من الأسر، وبفضل امتيازات الاستثمار الفلاحي يتم تحفيز المستثمرين على توسيع أعمالهم الزراعية وتطويرها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة الفلاحية، وتتمثل أهميتها تحديدا في:[2]

- **توفير فرص عمل مباشرة:** تساهم المشاريع الفلاحية في توفير فرص عمل مباشرة للشباب في المناطق الريفية، مما يساهم في الحد من مشكلة البطالة من جهة، وتحسين مستوى المعيشة من جهة أخرى.
- **توفير فرص عمل غير مباشرة:** بحيث تساهم المشاريع الفلاحية في توفير فرص عمل بطريقة غير مباشرة في مجالات أخرى، مثل النقل والتخزين والتسويق، مما يساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني.

[1] محمد فضيلي، عبد الرحمن نادري، **مرجع سبق ذكره**، ص64.

[2] خديجة اسحاق، **دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012، ص15.

المطلب الثالث: شروط واجراءات الحصول على امتيازات الاستثمار الفلاحي.

إن مسألة حصول المستثمر الفلاحي على الامتيازات استوجبت على الدولة إتباع سياسة معينة من أجل التحكم في هذه الأخيرة، وقد تمثلت هذه السياسة في وضع جملة من الشروط التي يجب على المستثمر استيفاؤها، وتختلف هذه الشروط حسب نوع الامتياز المراد الحصول عليه، هذا بالإضافة إلى تحديد بعض الإجراءات التي يتعين على المستثمر صاحب الامتياز أن يتقيد بها وان يتبعها حتى يتمكن من الاستفادة من الامتيازات الممنوحة له بشكل كامل ودون أي صعوبات او عراقيل تواجهه في مشروعه الاستثماري.

الفرع الاول: شروط الحصول على امتيازات الاستثمار الفلاحي.

تقدم الحكومة الجزائرية العديد من الامتيازات للمستثمرين في القطاع الفلاحي، ولكن تخضع هذه الامتيازات لبعض الشروط التي يجب على المستثمر استيفاؤها، وتختلف هذه الشروط حسب نوع الامتياز المراد الحصول عليه وتشمل هذه الشروط ما يلي:

أولا: الشروط العامة للحصول على امتيازات الاستثمار الفلاحي حسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

تتمثل هذه الشروط في:[1]

- أن يكون المستثمر جزائريا أو أجنبيا مقيما في الجزائر.
- أن يكون لدى المستثمر خبرة في مجال الفلاحة أو نشاط ذو صلة.
- أن يقدم المستثمر خطة عمل مفصلة لمشروعه الفلاحي.
- أن يتوفر لدى المستثمر الموارد المالية الكافية لتمويل مشروعه.
- أن يلتزم المستثمر بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجزائر.

[1] قطب مصطفى سانو، **الاستثمار: أحكامه وضوابطه** ، الأردن: دار النفائس للنشر، 2000،ص16.

ثانيا: الشروط الخاصة للحصول على امتيازات الاستثمار الفلاحي.

تختلف الشروط الخاصة للحصول على امتيازات الاستثمار الفلاحي حسب نوع الاستثمار فمثلا[1]:

- **مشاريع الإنتاج الفلاحي:** يشترط في هذه المشاريع أن تكون المساحة المزروعة لا تقل عن 10 هكتارات وأن يتم استخدام تقنيات الإنتاج الحديثة.
- **مشاريع تربية المواشي:** يشترط في هذه المشاريع أن يكون عدد رؤوس الماشية لا يقل عن 100 رأس وأن يتم توفير المراعي والمياه اللازمة للماشية.
- **مشاريع الصناعات الفلاحية:** يشترط في هذه المشاريع أن تكون الطاقة الإنتاجية للمصنع لا تقل عن مستوى محدد وأن يتم احترام معايير الجودة الدولية.

وتختلف هذه الشروط حسب نوع الامتياز المراد الحصول عليه بشكل عام، وتشمل هذه الشروط ما يلي:

- أن يكون المستثمر جزائري الجنسية أو عربيا أو أجنبيا.
- أن يكون لدى المستثمر مشروع فلاحي قابل للتنفيذ ذو قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.
- أن يقدم المستثمر دراسة جدوى اقتصادية تثبت جدوى مشروعه الفلاحي.
- أن يلتزم المستثمر بقوانين وأنظمة الاستثمار الفلاحي في الجزائر.
- أن يوفر المستثمر الضمانات الكافية لتنفيذ مشروعه الفلاحي.

[1] دريد كامل الشيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، الأردن: دار اليازوري العلمية، 2009، ص18.

إضافة إلى عدد من الشروط الإضافية لبعض أنواع امتيازات الاستثمار الفلاحي كما يلي:[1]

01/-بالنسبة للإعفاءات الضريبية.

- يجب أن يكون لدى المستثمر سجل تجاري وسجل ضريبي سليم.
- يجب أن يُساهم المستثمر في خلق فرص عمل جديدة.
- يجب أن يصدر المستثمر منتجات زراعية ذات جودة عالية.

02/-بالنسبة للدعم المالي.

- يجب أن يكون لدى المستثمر خبرة سابقة في المجال الفلاحي.
- يجب أن يقدم المستثمر خطة عمل المفصلة لمشروعه الفلاحي يجب أن تقدم المستثمر ضمانات عقارية أو شخصية لسداد القرض.

03/-بالنسبة لتخصيص الأراضي.

- يجب أن يكون لدى المستثمر خبرة سابقة في الزراعة.
- يجب أن يقدم المستثمر خطة زراعية مفصلة للأرض المخصصة له، يجب أن يلتزم المستثمر بزراعة الأرض خلال فترة زمنية محددة.

04/-بالنسبة للدعم الفني.

- يجب أن يكون لدى المستثمر رغبة في التعلم وتطوير مهاراته
- يجب أن يشارك المستثمر في البرامج التدريبية التي تقدمها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- يجب أن يطبق المستثمر التقنيات الحديثة في الزراعة وشروط الحصول على امتيازات الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

[1] رضوان وليد العمار، **مدخل إلى قرارات الاستثمارات و سياسات التمويل**، الطبعة الأولى، دار النشر للطباعة و التوزيع، 2008، ص77.

علما أن الحكومة الجزائرية تقدم العديد من الخدمات للمستثمرين في القطاع الفلاحي، مثل الإرشاد الزراعي والدعم الفني والتسويق، وتهدف هذه الخدمات إلى مساعدة المستثمرين على إنجاح مشاريعهم الفلاحية.

ثالثا: شروط الحصول على القروض الفلاحية في الجزائر.

تقدم الحكومة الجزائرية قروضًا مدعومة بفوائد منخفضة للمزارعين والمستثمرين في القطاع الفلاحي، وتهدف هذه القروض إلى دعم مشاريع إنشاء وتطوير مزارع جديدة، وإدخال تقنيات حديثة في الزراعة، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق الأمن الغذائي، وتختلف شروط الحصول على القروض الفلاحية في الجزائر حسب نوع القرض والجهة.

أولا: الشروط العامة.

وتتمثل فيما يلي:[1]

- أن يكون المقترض جزائري الجنسية.
- أن يكون لدى المقترض مشروع فلاحي قابل للتنفيذ ذو قيمة مضافة للاقتصاد الوطني
- أن لا يقل عمر المقترض عن 30 سنة ولا يزيد عن 60 سنة.
- أن يكون لدى المقترض خبرة في المجال الفلاحي لا تقل عن 5 سنوات.
- أن يقدم المقترض ضمانات كافية لسداد القرض، مثل عقار أو كفالة شخصية.
- أن يكون سجله الائتماني سليم.

[1] محمد فضيلي، عبد الرحمن نادري، عمرو عواج، **دور البنوك في تمويل و ترقية المشاريع الاستثمارية**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، دفعة 2008/2007، ص62-63.

ثالثا: الشروط الإضافية.

وتكون هذه الشروط حسب نوعية القرض ونذكر منها:[1]

01/-الشروط الإضافية بقروض التحدي الفلاحي: وتتمثل هذه الشروط في:

- أن يكون لدى المقترض أرض فلاحية بمساحة لا تقل عن 10 هكتارات.
- أن يقدم المقترض خطة عمل مفصلة لمشروعه الفلاحي.
- أن يلتزم المقترض بزراعة محاصيل استراتيجية، مثل القمح أو الشعير أو الذرة.

02/-الشروط الإضافية لقروض الاستثمار الفلاحي: وتتمثل هذه الشروط فيما يلي

- ان يكون لدى المقترض مشروع استثماري فلاحي متكامل.
- أن يقدم المقترض دراسة جدوى اقتصادية تثبت جدوى مشروعه الفلاحي.
- أن يساهم المقترض في رأس مال مشروعه الفلاحي بنسبة لا تقل عن 30% القروض الموسمية.
- أن يكون لدى المقترض عقد زراعي مع تعاونية فلاحية أو معزرة فلاحية.
- أن يقدم المقترض خطة إنتاج موسمية مفصلة.
- أن يقدم المقترض كفالة شخصية من أحد أعضاء تعاونية فلاحية أو من معزرة فلاحية.

[1] محمد محمود المكاوي، **الاستثمار في البنوك**، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص92-93

رابعا: شروط الاستفادة من الإعفاءات الضريبية.

وتتمثل هذه الشروط في ما يلي:[1]

- **الحصول على شهادة مستثمر فلاحي:** يجب على المستثمر الحصول على شهادة مستثمر فلاحي من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.
- **احترام دفتر الشروط:** يجب على المستثمر احترام دفتر الشروط الخاص بنشاطه الفلاحي والذي تحدده وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.
- **التقديم الدقيق للتصريحات الضريبية:** يجب على المستثمر التقديم الدقيق للتصريحات الضريبية في الوقت المحدد.

المبحث الثالث: قرار التمويل للاستثمار الفلاحي.

تقوم البنوك التجارية بتمويل القطاع الفلاحي عن طريق القروض الموجهة للفلاحين التي قد تكون قروض الاستغلال أو القروض الاستثمار و لكن المشكل الذي يراود القائمين عليه ليس ايجاد المقترض بل مدى قدرتها على التسديد لمواجهة هذا المشكل، وعلى البنوك القيام ببعض الدراسات والتحاليل حتى تتأكد من حسن نية المقترض والضمانات التي يستطيع تقديمها.

المطلب الأول: القروض الفلاحية وضماناتها.

من خلال هذا المطلب سنتعرض الى القروض الفلاحية واهم ضماناتها.

أولا: تعريف القروض.

القرض في اللغة الفرنسية (credit) و يعود أصلها إلى الكلمة الآتية (cradot) تقسم إلى قسمين (cra) و تعني الثقة و (dot) وتعني أضع، فالكلمة غذا تعني أضع الثقة أو أثق.[2]

[1] محمد محمود المكاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص94.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص103-104.

ويمكن تعريف القرض على أنه: " تعامل مبني على الثقة، وهو التمكين الفوري و الحقيقي و بكل حرية المال أو قدرة شرائية مقابل التعهد باسترداد هذه القيم أو يناسبها في أجل محددة مع نسبة من العملات جراء هذه الخدمة والمخاطر الممكنة كالتضخم و الخسارة الجزئية[1]".

ويمكن تعريف القرض المصرفي: " على أنه أقدم و أبسط صور الاعتماد المصرفي و فيه تسلم النقود مباشرة إلى العميل او تقيدها في الجاني الدائم لحسابه، عقد القرض العادي يتضمن الفوائد والعمولة و ميعاد الرد و يخضع للقواعد والأحكام العامة، و قد يكون مضمونا بتأمينات أو غير مضمون[2]".

المعنى اللغوي: " انتماء شخص لآخر أي اعتباره أمينا لإتمانه على الشيء ما أي اتخذه امينا له[3]".

المعنى الاقتصادي: " يقصد به تسليف المال الاستثماره في الانتاج والاستهلاك شريعة توفير الثقة والمدة أي الائتمان[4]".

تعريف القرض الفلاحي: " يمكن تعريف القرض الفلاحي على انه تسليف مقدار مالي من أجل تمويل نشاط فلاحي و هو عملية اقتصادية تهدف إلى رفع و تحسين المعيشة للفلاحين وسكان الأرياف كما يساهم في تنمية القطاع الفلاحي[5]" .

كما يعرف على أنه: " ذلك القرض الذي يقدم للفلاحين الشراء بذور و أسمدة و معدات فلاحية و ما شابه ذلك [6]".

---

[1] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي**، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص77.

[2] مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي و المصرفي**، الإسكندرية و الدار الجامعية، 2010، ص222.

[3] بخزار يعدل فريدة، **تقنيات و سياسة التسيير المصرفي**، ط2 الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص108-109.

[4] صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني، القطاع المصرفي و غسيل الأموال**، القاهرة- عالم الكتاب، 2003، ص25.

[5] عبد المعطى رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، الأردن، دار وائل للنشر، 2009، ص 38- 39.

[6] طلعت أسعد عبد الحميد، **إدارة البنوك التجارية الاستراتيجية و التطبيق**، القاهرة، مكتبة عين شمس، 2006، ص 138.

ثانيا: أنواع القروض الفلاحية.

تنقسم القروض الفلاحية إلى قروض استغلال و قروض استثمار[1].

01/- قروض الاستثمار: إن القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال هي قصيرة من حيث المدة الزمنية و هي لا تتعدى في الغالب ثمانية عشرة شهرا والبنوك تتبع عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة و ذلك حسب طبيعة النشاط ذاته (تجاري، صناعي، خدمي، زراعي). وما دمنا بصدد دراسة نشاط فلاحي فإن قروض الاستغلال توجه لتمويل عملية الانتاج النباتي و الحيواني و تسديد قروض الاستغلال محدد عموما بنسبة واحدة مع امكانية تمديد الفترة إلى سنتين و قروض الاستغلال تقدم للفلاحين لسد حاجاتهم من التمويل في الفلاحة خلال الموسم كما يعرف هذا النوع من القروض أنه أكثر استعمالا على التراب الوطني.

02/-قروض الاستثمار: تختلف عملية الاستثمار جوهريا عن عملية الاستغلال من حيث موضوعها وطبيعتها و مدتها، و تعني عملية تمويل الاستثمارات أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة ليست بالقصيرة يمكن أن تتمدد على كل حال من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار.

و هنا يمكن أن نميز نوعين من قروض الاستثمار في التمويل:

أ)-قروض متوسطة الأجل: هذه القروض تمكن الفلاح من الحصول أو الاستفادة من تمويل بعض المشاريع كالحصول على الآلات الفلاحية أو المواشي للاستفادة من لحومها أو انتاج اللحوم عن طريق تسمينها أو أبقار من أجل انتاج الحليب أو حفر الآبار أو إجراء بعض التحسينات اللازمة على المزرعة و تكون في الغالب من سنتين إلى خمس سنوات.

ب)- قروض طويلة الأجل: وهي قروض تقدم لمدة زمنية طويلة لأنها تستخدم في مشاريع ذات طبيعة استثمارية كشراء الآلات الفلاحية كآلات الحصاد والجرارات

[1] طلعت أسعد عبد الحميد، **إدارة البنوك التجارية الاستراتيجية و التطبيق**، القاهرة، مكتبة عين شمس، 2009، ص 138.

وغيرها و تستخدم كذلك لحفر الآبار و اصلاح الأراضي وتتراوح مدتها من عشر سنوات إلى أربعين سنة.

الفرع الثاني: الضمانات البنكية.

عند منح القروض فإن البنك يتحمل خطر عدم التسديد و افضل الضمانات التي تضمن المشروع الناجح هي الضمانات الأكيدة التي تمكن المستفيد من تسديد دينه و كذلك تمكن المقروض من استرداد دينه، و لذلك تجد أن لكل مؤسسة اقراضية سياسة خاصة للضمانات التي سيقدمها ليتم فحصها و تقدير قيمتها و بالتالي تحديد قيمة القرض القصوى، وهناك نوعان من الضمانات.

01/-الضمانات الشخصية: وهي ضمانات تتعلق بالشخصية المعنوية أو الطبيعية بمعنى التزام الغير بالوفاء بالدين عوضا عن التزم الأصلي و النتيجة المرجوة من ذلك هي الدائن ضد إفلاس المدين الأصلي. و تأخذ الضمانات الشخصية الأشكال التالية:[1]

أ)-الكفالة الشخصية: تتوفر هذه الضمانات لدى الكثير من صغار الفلاحين والمستأجرين فإن مؤسسات التسليف الزراعي و خاصة تلك التي تقدم قروضا موسمية تتعامل بأسلوب الكفالة كضمان لقروضها، و يختلف هذا الأسلوب في تطبيقه من مؤسسة إلى أخرى، و الكفالة التزام اختياري من طرف شخص طبيعي أو معنوي يتحمل مسؤولية الوفاء في الأجل المحددة، وقد تكون تضامنية، وهنا البنك يستطيع مطالبة أياً من الاثنين المدين أو كفيله، و يشترط أن تكون الكفالة صريحة وخطية غير أنها لا تمثل ضمانا كافيا للدائن في جميع الحالات ولذلك لابد من قبول الكفالة الصادرة عن شخص مشهور له بالسمعة الحسنة.

ب)-الضمان الاحتياطي: وله نفس مفعول عقد الكفالة لأنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجه على تسديد مبلغ الورقة التجارية، أو جزء منها في حالة

[1] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **إدارة البنوك**، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية، 2010، ص 102.

عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد كذلك يشترط في الشخص الضامن السمعة الحسنة.

02/-**الضمانات الحقيقية:** على خلاف الضمانات الشخصية التي تركز على موضوع الشيء المقدم للضمان فإن الضمانات الحقيقية هي شيء ذي قيمة كالعقار أو العتاد يضعها المدين تحت تصرف الدائن وتتضمن هذه الضمانات كافة الرهون التي ترد على أموال المدين، فهذه الأموال ضامنة للوفاء بدينه إلى غاية سداد الدين و يمكن للمؤسسات الإقراضية بيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض بحيث تكون في حدود مبلغ قرضه إضافة إلى الفوائد على القرض وتأخذ الضمانات الحقيقية الأشكال التالي[1]:

أ)-**الرهن الحيازي:** أو ما يسمى برهن رأس المال المنقول، فتجد أن المادة 948 من القانون المدني الجزائري تنص على " الرهن الحيازي هو عقد يضمن به شخص ضمانا لدين عليه أو لغيره أو يسلم إلى الدائن أو إلى اجنبي يعينه المتعاقدان شيئا يرتب عليه للدائن حقا مبنيا يقوله حبس الشيء منقول مادي يضعه المدين في يد شخص ثالث ينفق عليه المتعاقدان، حتى يتم تنفيذ الالتزام أو الأشياء التي يقع عليها الرهن الحياري هي الآلات معدات فلاحية والمحاصيل المخزنة الخ، كما أن للدائن حقوقا يتمتع من خلال هذا الرهن تتمثل في:

- حق الأولوية أو الأفضلية في تسديد ديونه قبل الدائنين الآخرين.
- حق المتابعة عند عدم تسديد المدين في تاريخ الاستحقاق.
- حق البيع عند انقضاء تاريخ الاستحقاق و عدم التسديد.
- حق الحجر الضمان حقوقه.

ب)-**الرهن العقاري:** هو عبارة عن عقد يكسب تموجه الدائن حقا عينيا على العقار الوفاء دينه و يمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار متقدما على

[1] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، طبعة 2005، ص 422.

الدائنين له في المرتبة، ويعتبر هذا النوع من الضمانات أكثر تفضيلا من قبل مؤسسات الإقراض لأنه أكثر توفيقا لحقوق المقترض.

المطلب الثاني: سياسة الاقتراض.

يقصد بسياسة الاقراض مجموع المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا للبنك لكي تهدي بها مختلف المستويات الإدارية عند وضع برنامج وإجراءات الإقراض و يسترشد بها منفذو القرارات و يلتزمون بها.

أولا: إعداد سياسة الإقراض.

تقع مسؤولية إقرار سياسة الاقتراض على عاتق مجلس الإدارة و هو الذي يتحمل هذه المسؤولية شأنها شأن أي سياسة تغطي نشاط مصرفي ما، ويتطلب الأمر المناقشة الدقيقة و المتأنية لبنودها و الاستفسار عن مكوناتها لأن الواضع الفعلي لسياسة اقراض يتعين أن يتمثل في جزء الائتمان في البنك، فقد توضع مسودة هذه السياسة بواسطة الأفراد المختصين بإرادة البنك و الائتمان في البنك من ذوي الخبرة و الكفاءة بالمشاركة مع المدير ويختلف حجم و أسلوب المشاركة وفقا لحجم البنك و تنظيمه حيث من الأفضل وبطبيعة الحال أن يبدأ موضع مقومات السياسة الائتمانية من القاعدة بمختلف الفروع إلى القمة مجلس الإدارة على أن واضع هذه السياسة يتعين أن يراعي في تحقيقاتها عدة مستويات من التوافق والتناسق[1].

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي** ، الناشر منشأة المعارف الإسكندرية ، الطبعة الثانية ، 2000، ص90.

ثانيا: مكونات سياسة الاقراض.

لا توجد سياسة نمطية تطبق بالبنوك التجارية و لكن تختلف سياسة الاقتراض من بنك لآخر وفقا لأهدافه و عمال تخصصه و هيكله التنظيمي و حجم رأسماله و بصفة عامة يوجد العديد من النقاط و المجالات التي تغطيها السياسة و هي:[1]

01/-الأخذ في الحسبان بالاعتبارات القانونية: يجب أن تعكس السياسة الاشتراطات والقيود القانونية للتوسع أو تقييد الائتمان و بذلك لا تحدث تباين بين السياسة الخاصة بالبنك والتشريعات المنضمة للعمل البنكي أو المصرفي، والسياسة الائتمانية و القيود التي يضعها البنك المركزي.

02/-تقرير حدود و مجال الاختصاص: حيث تبين السياسة حدود و مجال الاختصاص و مستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض و التسهيلات على أن يقرر مجلس الإدارة هذه التفويضات وحدودها كل سنة على الأقل.

03/-تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك: من المكونات الأساسية لسياسة الاقراض في البنك التجاري النص على القروض التي يتعامل بها البنك و بذلك يتم الفصل المبدئي بين القروض المقبولة و تلك الغير مقبولة.

04/-التكلفة أي سعر الفائدة و المصاريف الإدارية: يمثل هذا العنصر التكلفة المترتبة على الائتمان أو الاقتراض سواء في شكل مصاريف إدارية و عمولات و سعر الفائدة، وقد تتعدد وجهات النظر في هذا الشأن و لابد من وجود معايير إرشادية تزود بها إدارة الاقراض لتقدير التكلفة حتى لا يحدث الاختلاف بين الأفراد مما قد يسيء إلى البنك.

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك: السياسات المصرفية تحليل القوائم الجوانب التنظيمية**، الدار الجامعية، مصر، طبعة، 2004-2003، ص122.

المطلب الثالث: ضوابط منح القروض.

إن القروض سواء كانت قروض استثمار أو قروض الاستغلال مرتبطة بمفهوم الخطر، فبالرغم من دراسة البنك لطلبات الاقتراض و الالمام بكل جوانبها لا يعني ذلك تخلصنا نهائيا من المخاطر فقد تطرأ ظروف لم تكن في الحسبان مما يؤدي إلى عدم استرداد البنك لأمواله المقترضة لذلك عمدت الكثير من الدول إلى وضع ضوابط حاكمة لعملية القرض في البنوك التجارية والتمثل في ضوابط خارجية وداخلية.

الفرع الاول: الضوابط الخارجية.

و يقصد بها القواعد التي تفرض على الوحدة المصرفية من مصادر خارجية وعادة ما يكون البنك المركزي و يتمثل في:[1]

01/-الحصول على معلومات عن مقدم الطلب: عادة ما يقتضى عملية الاقتراض قيام المقترض بتقديم طلب الاقراض الذي يعتمد على مجموعة من القواعد الواجب احترامها كذكر قيمة القرض و السبب الذي يدعو الاقتراض وطرق تسديده و القروض التي سبق له الحصول عليها.

02/-قدرة العميل على الدفع: يقصد بذلك مدى امكانيته على القيام بتسديد ما عليه من المستحقات في المواعيد المحددة، حيث أن البنك عادة ما يقوم بتقديم القروض خاصة قروض قصيرة الأجل لمواجهة حاجات اقتصادية مؤقتة لدى العميل طالب القرض، بحيث يقوم هذا الأخير بتسديده بانتهاء الحاجة سواء على دفعة واحدة أو على عدة دفعات بشرط أن يسددها في معاد استحقاقها.

03/-شخصية العميل السمعة والأخلاق: أن العميل الذي يتميز بالأمانة والأخلاق والشعور بالمسؤولية ستكون له الرغبة في سداد ما عليه من المستحقات في المواعيد المحددة، ويمكن للبنك الحصول على معلومات مفيدة في شأن مدى انتظام العميل في سداد ما عليه من مستحقات و ذلك من واقع سجلاته إذا كان قد سبق له أخذ قروض

[1] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **مرجع سبق ذكره**، ص124.

من البنك أم إذا لم يسبق له ذلك فيستطيع الحصول على المعلومات المطلوبة من البنوك الأخرى أو الموردين الذين سبق لهم تقديم قرض لذلك العميل

04/-رأس المال (الوضع المالي): يعتبر الوضع المالي للعميل الضامن الرئيسي على قدرة العميل على الوفاء بالتزامه المالي خلال فترة القرض، وعلى هذا الأساس لا يمكن تقديم القرض دون معرفة المركز المالي للعميل و يمكن للبنك الحصول على ما يحتاجه من معلومات في هذا الصدد من واقع الميزانيات العمومية التي يرافقها العميل مع طلب الاقتراض.

05/-الرهونات (الضمانات): وهي الأصول التي يبدي العميل استعداده لتقديمها للبنك كضمان مقابل الحصول على القرض و لا يجوز للبنك التصرف في الأصل المرهون إلا إذا فشل العميل في سداد القرض أو الفوائد إذ يصبح من حق البنك بيع الأصل المرهون لاسترداد مستحقاته.

06/-رقابة البنك المركزي على منح الائتمان: يعتبر البنك المركزي الأداة الرسمية لتنظيم سياسة الدولة الاقتصادية و تحقيق سياسة نقدية و ائتمانية معينة ونظرا لكون القروض عامل مهم للتنمية الاقتصادية و لكونها تساهم في زيادة الكتلة النقدية المتداولة فإن البنك المركزي يقوم بالرقابة على الائتمان و توجيهه أي تشجيعه أو تقييده و ذلك حسب وجهة السياسة المرغوب فيها و بالتالي فهو مسؤول عن توزيع الائتمان و تقرير شروطه و سعره و حجمه وفي بعض الحالات نوعه و يقصد بالرقابة توجيه البنوك التجارية نحو تحقيق أهدافها ويتم ذلك من خلال التحكم في حجم كمية النقود المتداولة في المجتمع منعا للتضخم و تجنبا للانكماش.[1]

[1] أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية ، الزقازيق ، مصر، طبعة 2002 ، ص 163 – 164.

و يستخدم البنك المركزي أثناء قيامه بالرقابة ثلاث أساليب هي:[1]

01/-رقابة كمية: تهدف إلى التأثير على كمية وحجم الائتمان بغض النضر عن وجود الاستعمال الذي يراد استعماله فيها حيث تأثر على مجموع الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي وبالتالي التأكد غير المباشر على الحجم الكلي للقروض و تتمثل وسائل الرقابة في:

- سعر البنك أو سعر إعادة الخصم.
- سياسة السوق المفتوحة.
- سياسة تغيير النسبة القانونية للاحتياطي النقدي.

02/-الرقابة الكيفية: تهدف إلى توجيه وجوه الاستعمال المرغوب فيها و ذلك بالتميز في السعر أو في مدى توافر الائتمان بين وجوه الاستعمال المختلطة فيها و يرتكز على عدة أسس:

- التمييز بين القروض حسب الأصل المقدم للضمان.
- تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض.
- تحديد أسعار الفائدة حسب نوع القروض.
- تحديد نوع الضمان.
- تحديد آجال الاستحقاق.

03/-الرقابة المباشرة: تأتي الرقابة المباشرة لتدعيم الرقابتين الكمية والنوعية و يتوقف نجاحها على استخدام البنك المركزي لها و ذلك من حيث الوقت المناسب لوضعها موضع التنفيذ، ويقصد بها ما يباشره البنك المركزي تجاه البنوك من سلطات أدبية حيث يتمتع بسلطة الالتزام الأدبي للبنوك بانتهاج توجيهاتها الاقراضية و منه يستخلص أن الرقابة المباشرة تأخذ شكلين وهما:

[1] أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الاسكندرية 2002/2003، ص 168- 171.

- أسلوب الإقناع الأدبي.
- أسلوب الأوامر والتعليمات.

الفرع الثاني: الضوابط الداخلية.

ويقصد بالضوابط الداخلية تلك القواعد التي يضعها البنك أو يعتمد عليها قبل منح أن قرض مهما كان نوعه و غرضه و من المعروف أن كل بنك تجاري يقوم بتحديد لجنة إئتمانية تتمثل مهمتها الأساسية في العملية الائتمانية و تقوم التوصيات الخاصة بها إلى المستوى الإداري الأعلى والمختص بالموافقة أو عدم الموافقة و يصدر قرار تمويل المشروع بعدة مراحل:

01/-مرحلة تقديم الطلب: تعدى مرحلة تقديم الطلب أول خطوة يقوم بها العميل ولابد أن يتوافر هذا الطلب على عدة شروط.

02/-الغرض من القرض: أي الهدف الساسي الذي جعل العميل من أجله يطلب القرض، و يتعين أن يكون القرض مشروعا ويدخل في نشاط البنك.

- قيمة القرض و يتعين أن يكون محددا أو ماما مع احتياجات العميل.

03/-تاريخ السداد: ويتعين أن يتناسب مع نهاية الدورة التشغيلية أو التجارة النشاط المقترض.

04/-كيفية السداد: قبل منح القرض يجب مناقشة العميل على كيفية سدادة المبلغ القرض حيث يتحدد سداد القرض عدة طرق إما دفعة واحدة أو عدة دفعات.

05/-مصادر السداد: إما عن طريق تحويل الأصول إلى الزيادات رأس المال أو حجر الأرباح أو الاقتراض من مصادر أخرى، ويتعين أن يكون سداد القروض من تاريخ العملية الاقتصادية التي يباشرها العميل.

06/-سعر فائدة القرض: يضع البنك سعر الفائدة التي سيتقاضاها على قروضه موضع الاعتماد، ويتوقف هذا السعر على عوامل منها المنافسة السائدة في السوق ومقدار الطلب على القروض و الضمانات المقدمة للقرض.

07/-المقابلة مع العميل: تعد مناقشة العميل عند مقابلته هامة للتعرف عليه عن قرب حيث تساعد على تكوين فكرة صادقة عن قدرات العميل و تفكيره وحفظه و فلسفته بالإضافة إلى معرفة الغرض من طلبه المقرض ومدى تطابقه مع سياسة البنك في الإقراض.

08/-زيارة مركز نشاط العميل: قبل اتخاذ القرار يمنح القرض أو عدم منحه زيارة موقع نشاط العميل للتأكد من سلامة المعلومات المقدمة حول نشاطه، حيث أن هذه الزيارة تمكن ممثل البنك من التعرف عن قرب و بشكل ملموس على الأصول والخصوم التي تمثلها القوائم المالية.

09/-تقييم طلب العميل و اتخاذ القرار: وجب على ممثل البنك قبل اتخاذ القرار أن يقوم بدراسة مالية تعتمد بدورها على التحليل المالي و دراسة اقتصادية تقتصر عموما على دراسة سوق السلعة أو الخدمة التي يقدمها العميل في الحاضر و المستقبل اعتمادا على البيانات المقدمة و الظروف المتوقعة مستقبلا خلال بعد زمني ينتهي بنهاية فترة السداد للقرض وعلى ضوء تحليل ودراسة البيانات المتاحة و المفاوضات مع العميل يتم اتخاذ القرار المناسب، ففي حالة القبول على منح القرض يتم إبرام العقد بين البنك و العميل كخطوة أولية و في حالة صدور القرار بالرفض وجب إعطاء العميل مبررا مقنعا لقرار الرفض ولا يعتبر القرار الذي يصدره الموظف المختص قرارا نهائيا حتى يعرض على مدير إدارة الإقراض أو اللجنة التنفيذية للقرض، والهدف من مراجعة قرارات الإقراض هو التأكد من كافة التدابير قد اتخذت لحماية البنك ضد المخاطر غير المتوقعة.

10/-متابعة القروض: إذا صدر القرار يمنح القرض للعميل و بدا الصرف منه وفقا للقواعد المتفق عليها بين البنك و العميل تبدأ أكثر المراحل خطورة و هي مهمة متابعة القرض من حيث الضروري متابعة القروض بعد التعاقد عليها، وذلك لضمان سداد اصل القرض و فوائده في مواعيد استحقاقها و من بين الوسائل المستخدمة لمتابعة السداد انشاء ملفات للقروض في وحدة الحفظ للحساب الالكتروني، يسجل فيها قيمة القرض و تاريخ استحقاق كل من القرض والفوائد كما يتم انشاء ملفا يتضمن قيمة و تاريخ المبالغ المحصلة من العميل.

وفي حالة وجود رهن لضمان القرض فإن الأمر يقتضي مراجعة مستمرة لقيمة الأصل المرهون للتأكد من عدم قيام العميل بالتصرف فيه و كذا من عدم حدوث انخفاض في قيمة الأصل بشكل ملحوظ.

خلاصة الفصل.

من أجل النهوض بالاستثمارات الفلاحية، انتهجت الدولة سياسة فعالة تتمثل في امتيازات الاستثمار الفلاحي، فقد اعتمدت الدولة على دعم المستثمرين الفلاحيين بجملة من الامتيازات، وهذا من أجل تحقيق جملة من الأهداف من بينها جذب المستثمرين إلى هذا المجال، وتعتبر امتيازات الاستثمار الفلاحي خطوة مهمة من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي، فقد اشتملت هذه الامتيازات على عدة أنواع تمس مختلف مجالات الاستثمار الفلاحي سواء في مجال الفلاحة وحتى تربية الحيوانات وغيرها من النشاطات الأخرى ذات الطابع الفلاحي، وتتكون هذه المزايا من عدة أنواع من الدعم سواء المالي من خلال القروض بمختلف أنواعها وكذا الدعم الفني والتقني للمستثمرين الفلاحيين.

الفصل الثاني

تمهيد:

يعتبر القطاع الفلاحي من اهم دعائم الاقتصاد الوطني، واحدث اهم القطاعات الانتاجية الرئيسية المكونة للناتج المحلي الخام، ونظرا لأهميته البالغة التي يحظى بها اوجب على الدولة الاهتمام بتطوير وتنمية مردوديته المالية ولان التمويل الذاتي لا يكفي وحده لإتمام المشاريع الفلاحية في وقتها، وكذا لارتباط الفلاحة بالظروف المالية، المناخية، والخصائص البيولوجية والانظمة الانتاجية المختلفة، لذلك لابد من تدعيم هذا القطاع عن طريق توفير التسهيلات الازمة كبرامج الدعم والتحفيزات للفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي، ومن بينها استحداث صيغ التمويل الجديدة لهذا القطاع ومن بين هذه الصيغ القروض الفلاحية التي من شأنها تحسين المردودية المالية لهذا القطاع ومن خلال ما سبق تم تقسيم الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الاول: المردودية البنكية.

المبحث الثاني: المردودية المالية.

المبحث الثالث: مقومات نجاح سياسة تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية على مردوديتها المالية.

المبحث الاول: المردودية البنكية.

تعمل المؤسسات البنكية على تحقيق مردوديتها البنكية باعتبارها الهدف الاساسي الذي تسعى اليه وذلك من خلال حرصها على تحقيقها لشتى الوسائل والامكانيات اللازمة فهي تعمل على تسخير وتجنيد كل طاقاتها المادية والبشرية من اجل الوصول الى الهدف المنشود، وبالتالي فالمردودية ما هي الا انعكاس ودليل على مدى فعالية عملية التسيير.

المطلب الاول: مفهوم المردودية.

المردودية مفهوم واسع تتعدد استخداماتها من كونها أداة لقياس وتقييم نشاط المؤسسات، البنكية وتحقيق أرباح تضمن للمؤسسة بقائها واستمرارها، أما في المحيط البنكي تكون فعالة كلما حققت مردودية مالية أحسن والتي تعكس تحقيق الأرباح الصافية.

تعرف المردودية لغويا: " المردودية مشتقة من فعل رد الشيء، ومعناه إعادته على التمام أي بدون نقصان منه على الأقل والمعنى اللغوي لها هو الشيء الذي يمكن أن ينتج مردودا أو عائدا، أما أصل المردودية فهي مردود أو عائد والمؤسسة يكون لها مردودا إذا كانت نسبة الأموال المتحصل عليها أكبر من نسبة الأموال المستثمرة أو المستعملة[1]".

التعريف الاصطلاحي للمردودية: " لقد ثار خلاف بين المحللين والاقتصاديين حول التعريف الشامل للمردودية ولكن بالرغم من الخلافات إلا أنهم يكادون يتفقون في النهاية إلى أن المردودية هي العلاقة التي توجد بين النتيجة المحققة والوسائل المستعملة في تحقيقها."[2]

[1] إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص253.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 137

ويمكن إعطاء مفهوم علمي دقيق للمردودية بعيدا عن آراء الاقتصاديين والماليين: " فالمردودية تقيس مدى تحقيق مشروع المشتريات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة كما تعبر عن حصيلة النتائج السياسية والقرارات التي اتخذها المشروع فيما يخص بالسيولة والوضع المالي[1]".

تعريف :P.Conso عرفها: " على أنها معنى ما يطبق على جميع الاتجاهات الاقتصادية عند استعمال واستخدام الإمكانيات المالية والمادية والتي تعبر عن العلاقة بين الإمكانيات والنتائج[2]".

تعريف R.teller : Loranze : " بأن المردودية بصفة عامة عبارة عن الفائض النقدي الناتج عن العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة، وبالتالي فالمردودية عبارة عن علاقة بين قوة تحقيق النتائج وحجم تكلفة الأموال المستثمرة [3]".

وانطلاقا من المفاهيم السابقة يمكن أن تستخلص أن المردودية تعالج النشاط المالي خلال الفترة الزمنية المحددة للنشاط، وتهتم بربحية المؤسسة ويمكن حساب معدل المردودية وفق العلاقة التالية: **معدل المردودية: الربح/ رأس المال* 100**".

إلا أنه يجب معرفة أي نوع من أنواع المردودية، فعند مقارنة ربع الأموال الخاصة تحصل على المردودية التجارية وعند مقارنة أصول المؤسسة مع الربع فهذا بين المردودية الاقتصادية أما المردودية الاجتماعية والسياسية فهي أصناف عامة للمؤسسة بغرض امتصاص البطالة كما يجب أن نفرق بين المردودية والربحية.[4]

[1] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **النقود والتوازن الاقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص303.

[2] أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب ، **مبادئ النقود والبنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص 173.

[3] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك** ،دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص36.

[4] محمد عبد العزيز عجيمة، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2005،ص83.

فالمردودية: " هي العلاقة بين النتائج المتحصل عليها والإمكانيات المستخدمة سواء كانت مادية أو بشرية أو مالية، أما الربحية فلها علاقة مباشرة بالسعر حيث أنها الفرق بين سعر البيع وسعر التكلفة."[1]

ومن خلال ذلك يتضح لنا مدى تطور مفهوم المردودية الذي كان في الأول يرتبط باستغلال الموارد ليشمل بعد ذلك كل العمليات المالية داخل المؤسسة، كما يمكننا القول أن المردودية عبارة عن الربح المحصل عليه بعد كل عملية بيع أو إنتاج أو تبادل وبعد ذلك طرح النفقات والتكاليف شريطة أن تكون الإمكانيات ضرورية مثل الأموال و القوة البشرية.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي: " المردودية المالية هي عبارة عن العائد المحقق من المؤسسة الاقتصادية".

تقاس المردودية في الأساس على ثلاث مستويات وهي[2]:

- مستوى النشاط أو المستوى التجاري.
- المستوى الاقتصادي.
- المستوى المالي.

وعليه يجد ثلاث أنواع رئيسية للمردودية وهي:[3]

01/-المردودية التجارية: على هذا المستوى يتم تقييم أداء المؤسسة بالمقارنة بين النتيجة ورقم الأعمال المحقق (خارج الضرائب) وهو الذي يشمل مستوى النشاط، لمعرفة إذا كانت المؤسسة تحقق نتيجة كافية من المبيعات لتغطية تكاليفها الثابتة والمتغيرة، وتعكس هذه النسبة قدرة الشركة على تقديم المنتجات بكلفة أدنى أو بسعر

[1] طارق عبد العال ، **إدارة الإئتمان**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003،ص51.

[2] رسمية قريا قص، عبد الغفار حنفي، **الأسواق و المؤسسات المالية**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ،2009، ص 192 .

[3] رابح زوبيري، **تمويل وتطوير قطاع الفلاحة في الجزائر** ، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2008، الطبعة الأولى ،ص 38 .

أعلى، لذلك فهي تؤشر على قدرة الدينار من المبيعات على تحقيق الربح، ولها مؤشرات هي:

- **نسبة الهامش الاجمالي:** تستعمل بشكل واسع في المؤسسات التجارية وتحسب من جدول حسابات النتائج، وهي مستقلة عن السياسات المالية للمؤسسة، حيث تساعد على تقييم استراتيجياتها التجارية وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الهامش الاجمالي= النتيجة الاجمالية/ رقم الأعمال خارج الضريبة.

- **نسبة الهامش الاجمالي للاستغلال:** تقيس هذه النسبة أداء المؤسسة على المستوى التشغيلي والتجاري وكذا قدرتها على توليد موارد للخزينة من خلال طاقاتها التشغيلية، وتكون مرتفعة في المؤسسة التي تشتغل بمعدات ثقيلة، حيث تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الهامش الاجمالي للاستغلال= النتيجة الصافية/ رقم الأعمال خارج الضريبة.

02/-المردودية الاقتصادية: تسمى كذلك بالعائد على الموجودات، حيث تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من جميع موجوداتها وأصولها، وتقيس أيضا مدى نجاح الإدارة في استعمال هاته الأصول التي عهدت إليه، وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية= النتيجة الصافية/ مجموع الأصول

كما تعرف المردودية: " هي نتيجة لعدد كبير من السياسات والقرارات في اختبار الأداء المالي، وبالتالي هي قدرة المؤسسة على التحقيق أرباح كافية ومستدقة توزعها على المساهمين في رأسمال المؤسسة وتضمن بقاءهم وتعويضهم المخاطر أو الخسائر المحتملة[1]".

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 192.

وتعرف ايضا: " المردودية هي قاعدة تطبق على كل المراحل الاقتصادية وهذا عند استخدام أو استعمال الإمكانيات المادية والمالية والبشرية، فهي تعبر عن العلاقة بين الإمكانيات والنتائج[1]".

من التعاريف السابقة تستنتج أن المردودية: " هي كفاءة الإدارة في تحقيق النتائج من الموارد المستخدمة أو المستثمرة، فهي نفيس مساهمة كل وحدة نقدية من تلك الأموال في توليد النتائج، والعلاقة العامة للمردودية".

المطلب الثاني: خصائص اهمية واهداف المردودية.

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى اهم خصائص المردودية واهميتها واهدافها.

الفرع الاول: خصائص المردودية.

هناك جملة من الخصائص نذكر اهمها[2]:

- يمثل تحليلها محاولة رشيدة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة، مما يسمح بإصدار حكم على مستوى دخلها أي كفاءتها حتى يمكن تعظيم مكافأة كافة الأطراف المشاركة.
- تمثل ظاهريا هدفا متعارضا مع السيولة المالية خاصة في الأجل القصير، بينما في الواقع هما هدفان متكاملان لأن تأمين الحد الأدنى من السيولة لا يتأتى إلا بمردودية مناسبة.
- يرتبط مفهومها بالمؤسسة فلا يمكن إسناد تحقيقها لشخص بعينه.
- تؤثر عليها السياسات المختلفة مثل: سياسات الاستثمار الإهتلاك المخصصات السياسات المالية (المديونية الدائنية والسياسات الضريبية.

[1] محمد سمير أحمد، **الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2009، الطبعة الأولى ،ص122

[2] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع عمان، الأردن، 2010، ص45.

الفرع الثاني: اهداف المردودية.

تتمثل أهداف المردودية في تحقيق ما يلي:[1]

- قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة.
- تأمين تشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق إنماء الموارد المتاحة.
- تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا لا بديل له لدعم وصيانة التوازن المالي للمؤسسة.
- تخصيص الأموال الأفضل الاستخدامات.
- ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة.

الفرع الثالث: أهمية المردودية.

تظهر وتبرز أهمية المردودية من خلال مساهمتها في تحديد مستوى أداء المؤسسات، وذلك حسب الطرف المهتم بدراستها كأن تكون الدولة أو مسيري المؤسسة أو المساهمين فيها.[2]

- **الدولة:** تحتم الدولة بالمردودية لأنها تهدف بالدرجة الأولى إلى إنشاء الثروة عن طريق المؤسسات، حيث أن هذه الثروة مقاسة بالقيمة المضافة التي تدخل في تركيب الناتج الداخلي الخام PIB بمعنى ما قدمته المؤسسة للاقتصاد الوطني، وفائض الاستغلال الخام ونتيجة الاستغلال، حيث أن فائض الاستغلال الخام يقيس الأداء الاقتصادي للمؤسسة.

[1] عبد الغاني دادان، **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص: 34 -35.

[2] نفيسة حجاج، **أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الأداء المالي**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث في المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2017، ص: 16

- **المسيرون:** حيث يهتم المسير في المؤسسة بالتدفق النقدي الخام والقدرة على التمويل الذاتي، أي الفائض النقدي الذي يضمن للمساهمين عائدا وللمؤسسة تمويلا داخليا متاحا من أجل استرجاع رأس المال.
- **المساهمون:** يهتم المساهمون بالدرجة الأولى بتعظيم الثروة حيث يتم قياس هذه الأخيرة من خلال الربح الصافي وتراكم فوائض القيمة الكامنة، فجزء من هذه الأرباح يقسم على المساهمين والذي يسمى عائد رأس مال المساهمة.

المطلب الثالث: انواع المردودية البنكية.

هناك نوعان من المردودية الأول يتعلق بمفهوم المردودية من وجهة نظر المؤسسة، أما الثاني فيتعلق بمفهوم المردودية من وجهة نظر المساهمين في رأسمالها، لذلك سنتعرض من خلال هذا المطلب للحديث عن كل من:[1]

أولا: المردودية المالية.

لكي تتطور المؤسسة لابد عليها من أن تستثمر، والاستثمارات يجب أن تمول، وهذا يعني تدعيم الأموال الخاصة وهذا التدعيم يعني اللجوء إلى المساهمين القدامى أو المستثمرين الجدد، وهذا الأمر طبيعي كون المؤسسة لا تستطيع الاستمرارية بدون دعم مساهميها، وأن هؤلاء ينتظرون منها مكافاة عادلة لقاء تعملهم المخاطرة.

كما تعتبر المردودية المالية بمثابة المحدد للمردودية العامة في المؤسسة، حيث أنها تقيس قدرة الأموال الخاصة أو المملوكة على تحقيق أرباح صافية، وبالتالي فهي تقدم لنا صورة حقيقية عن مدى استخدام الأموال سواء من الناحية الإنتاجية أو ناحية توظيف الأموال.

[1] أحمد جميل توفيق، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية بيروت، 2010، ص88.

والمردودية المالية تهم في الأساس المساهمين لأنهم بصفتهم أصحاب المؤسسة يريدون أو يهدفون إلى تحقيق الربح، ويتم حسابها وفقا للعلاقة التالية:

المردودية المالية= النتيجة الصافية/الاموال الخاصة.

ثانيا: المردودية الاقتصادية.

هي المردودية من وجهة نظر رأس المال الاقتصادي مجموعة الموجودات المستعملة من طرف المؤسسة، كما أنها تعبر عن مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها التمويل وبالتالي فهي تعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمؤسسة.

وعلى هذا الأساس نقول أن المردودية الاقتصادية تقيس مساهمة كل وحدة نقدية من رأس المال المستثمر في توليد النتيجة.

والمردودية الاقتصادية لهم كل من المساهمين والمقرضين ويتم حسابها وفقا للعلاقة التالية[1]:

المردودية الاقتصادية= نتيجة الاستغلال/ الاصول الاقتصادية.

إلا أنه توجد نسبة أخرى أكثر شيوعا واستخداما لدى الباحثين وهي كالاتي:

المردودية الاقتصادية= النتيجة الصافية/ الاصول الاجمالية.

[1] علاء فرحات طالب وايمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2011 ، ص 75

المبحث الثاني: المردودية المالية.

لقد اصبحت المردودية المالية تشكل عنصرا مهما في التسيير العقلاني للمؤسسات اذ ان تحقيق مستوى عالي في المردودية المالية يدل على امكانية النمو الداخلي للمؤسسة، والذي يضمن لها البقاء والاستمرار وهو الهدف الاساسي لوجود اي مؤسسة.

المطلب الاول: اساسيات المردودية المالية.

لقد تعددت التعاريف فيما يخص المردودية المالية الى انها في مفهومها تشتمل على مغزى واحد.

المردودية المالية: " وتسمى كذلك بالعائد على حقوق الملكية أو على الأموال الخاصة، حيث تهم هذه النسبة بالدرجة الأولى المساهمين والمستثمرين المحتملين بالإضافة إلى المسيرين، وهي مؤشر على قدرة المؤسسة على مكافأة المساهمين وزيادة ثروتهم الصافية الناتجة عن أنشطتها العادية سواء الرأس على شكل أرباح موزعة أو على شكل تخصيص في الاحتياطات من شأنه رفع القيمة الجوهرية المال. وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

المردودية المالية (ROE) = النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة *100

المردودية المالية: " هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مرتفعة تمنح للمساهمين لتمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس ما المؤسسة وذلك في إطار اقتصاد السوق[2]".

وعرفها : Vizzavona " بأنها العلاقة الموجودة بين النتيجة المالية للدورة والموارد الخاصة، وذلك قبل النتيجة الصافية للدورة بالنسبة للموارد الخاصة[3]".

---

[1] عبد الرحمان يسري احمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص200-201.

[2] عرفات تقي الحسيني، **المردودية المالية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن ،2011 ، الطبعة الأولى، ص118-119.

[3] عبد الرحمان يسري احمد، **المردودية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص200-201.

ويمكن تعريف المردودية من الوجهتين التاليتين:[1]

01/-**كغرض:** كون المؤسسة هي المصدر الأساسي الخلق وتوزيع الثروة تجد أن المردودية المالية هي غرض كل مؤسسة وتهم عدة أطراف هم:

- **الدولة:** من خلال تعلقها بخلق الثروة بواسطة المؤسسات والتي تتمثل في القيمة المضافة
- **مسيرون:** يهتمون بالفائض النقدي الذي يضمن لهم دخل ويضمن للمؤسسة التمويل الداخلي من أجل التطور، ويظهر هذا التدفق النقدي الخام وطاقة التمويل الذاتي.
- **المساهمون:** برون أن المردودية المالية هي أساس الاستثمار ويظهر تعلقهم من خلال الربح الصافي و الأرباح الموزعة.

02/-كموش كفاءة: تعتبر المردودية هي مقياس نقدي لفاعلية التوظيف المالي في الاستثمارات بعكس مدى قدرة المؤسسة فلي التحكم والاستعداد الجيد لتوظيف الأموال اللازمة لضمان استقرار أشغالها ونشاطاتها، وذلك بتحديد وسائل الإنتاج من عقارات متنوعة منقولة وغير منقولة وتطويرها بقصد تنمية نشاطها، ومؤشر كفاءة المصادر المالية من طرف المؤسسة. ويمكن حسابها كذالك بالعلاقة التالية:

المردودية المالية= النتيجة الصافية / للأموال الخاصة

وأخير يمكن القول أن المردودية المالية هي عبارة عن الربح أو العائد الناتج عن الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة المناحة من أجل تعظيم ثروة الملاك وتسديد مختلف الالتزامات والديون وتحقيق الاستمرارية والنمو والقدرة على فرض الوجود عن طريق تحقيق الاستقلالية المالية.

[1] شامي ليندة ،**المصارف و الاعمال المصرفية في الجزائر**، رسالة ماجستير، فرع قانون الاعمال، معهد الحقوق و العلوم الادارية ، جامعة الجزائر ، 2002 ، ص333 .

المطلب الثاني: أهمية دراسة المردودية المالية.

يعتبر تعظيم المردودية هدف كل مؤسسة مهما كان نوعها استثمارية كانت أو صناعية، إذ أن تحقيق المردودية المبتغاة يعبر عن سلامة المركز المالي للمؤسسة، وعن صحة الأسلوب التسييري المنتهج، زيادة على أنها هدف المؤسسة فهي وسيلة لتحقيق الاستراتيجية المستقبلية كما أن التحقيق. للمردودية يضمن المحافظة على رأس مال المؤسسة، كما أنها تساهم في تبرئة الفوائد الملتزم بما أمام المقرضين، وضمان تسديد القروض، وكذا المساهمة في زيادة رأس المال وبعث تعويضات لرأس المال المستثمر من قبل المساهمين، وبذلك التخفيض من حدة مشكل التمويل والمخاطر المالية الخارجية وبالإضافة إلى ذلك تجد أنه:[1]

- مراقبة المردودية تساعد على تصحيح الانحرافات من خلال التنبؤات المستقبلية للنتائج الاقتصادية والمالية وبذلك باتخاذ الإجراءات التي من خلالها يمكن التخفيض من حدة هذه الانحرافات.
- المردودية تساعد على تحديد حجم النشاط المريح ومعرفة وضعية المؤسسة في القطاع الناشطة فيه.
- كما تسمح بتحديد نقاط القوة للمؤسسة والاستفادة منها، وتحديد نقاط الضعف ومحاولة معالجتها وتفاديها مستقبلا، فالمردودية لها دور تكميلي للحفاظ على توازن المؤسسة.

ضف إلى ذلك إلى أن أهمية دراسة المردودية تتحلى في مدى مساهمتها في تحديد أداء هذه المؤسسات وذلك حسب الطرف المهتم بهذا الدراسة كان تكون الدولة أو مسيري المؤسسة، أو المساهمين فيها[2].

[1] ياملكي أكرم، **الأوراق التجارية و العمليات المصرفية**، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان، الطبعة الأولى ، 2001، ص 284 .

[2] العكيلي عزيز، **المردودية المالية للبنوك**، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان، الطبعة الأولى ، 2002، ص 78.

- **الدولة:** من وجهة النظرية الاقتصادية الكلية حيث تحتم الدولة بالدرجة الأولى وقبل كل شيء بإنشاء الثروة عن طريق المؤسسات بأنواعها، وهذه الثروة مقاسة بالقيمة المضافة التي تدخل في تركيب الناتج الداخلي الخام (PIB) وهي ما قدمته المؤسسة للاقتصاد الوطني.
- **المسيرون:** حيث يهتم المسير في المؤسسة بالتدفق النقدي الخام والقدرة على التمويل الذاتي أي بالفائض النقدي الذي يضمن للمساهمين عائدا والمؤسسة تمويلا داخليا، متاحا من أجل استرجاع رأس المال بالموازاة مع تنميته.
- **المساهمون:** وذلك باعتبار أن المؤسسة هي منظمة والمشاركين فيها يهتمون بالدرجة الأولى بتعظيم تروهم، فتعظيم هذه الثروة يتم قياسها من خلال الربح الصافي، فجزء من هذه الأرباح يقسم على المساهمين، والذي يسمى عائد رأسمال المساهمة.

ومما سبق يتضح ان لدراسة المردودية المالية اهمية بالغة بدءا من المستوى الاقتصادي الجزئي باعتبار ان كل مستوى هو بناء ومكمل للآخر.

- **بالنسبة للمقرضين** قبل عملية الموافقة على الإقراض يقوم المقرض بدراسة حول المؤسسة التي تريد الإقراض المعرفة مستويات المردودية التي حققتها المؤسسة خلال مشوارها المهني وذلك من أجل عدم المخاطرة في منحها القروض التي تحتاجها كما أن المقرض يقوم بمراقبة تطور قيم أسهمها في البورصة، فإذا كانت مرتفعة وفي تزايد منتظم فذلك يعتبر كمؤشر على القدرات الاقتصادية والمالية الجيدة للمؤسسة المعنية، الشيء الذي يعزز الثقة فيها والاستمرار في إقراضها للحصول على مكافأة كبيرة في الآجال المحددة، أما إذا كانت مستويات المردودية متدنية، فإن المقرض يقوم بالاتفاق على منح قروض للمؤسسة على الوفاء بالتزامات التسديد.
- **بالنسبة للزبائن:** على المؤسسة أن تكون على علاقة وثيقة وجيدة مع الزبائن والعمل على توفير الطلبيات المقدمة من طرف الزبائن في الآجال المتفق عليها

مع احترام الكميات والمواصفات واحترام معايير الجودة التي يطلبها الزبائن والعمل على اختيار الزبائن الأكثر التزاما بتسديد المستحقات وفي حين عدم احترام طلبيات الزبائن فإن ذلك ينعكس سلبا على المؤسسة وانقطاع العلاقة وتدهور الثقة بينهم مما يؤدي إلى انخفاض رقم الأعمال وبالتالي انخفاض مردودية المؤسسة.

- **بالنسبة للموردين:** تلعب المردودية المالية دورا هاما بالنسبة لموردين فهم يفضلون التعامل مع المؤسسات التي تحقق مردودية جيدة لأن ذلك يعد مصدر ثروة بالنسبة لهم وذلك لأنها تضمن استمرارهم في تمويلها بصفة منتظمة وتزداد أرباح الموردين أثناء قيام المؤسسة بتوسيع نشاطها وتطويره وقيام المورد بالتعاقد مع المؤسسة لتمويلها بشكل دائم وهذا لثقته فيها حيث أن الثقة تزداد بزيادة المردودية وتنخفض بانخفاضه[1].

المطلب الثالث: آليات التحكم في المردودية المالية.

حتى تتمكن المؤسسة الاقتصادية من التحكم في مردوديتها المالية ومراقبة تطورها يجب عليها أن تعمل على التحكم في محدداتها الأساسية أي التحكم في المردودية الاقتصادية هامش النتيجة وحجم الأعمال، وكذا درجة المديونية.

أولا: التحكم في المردودية الاقتصادية.

إن المراقبة المستمرة للتطور نسبة المردودية الاقتصادية تسمح للمؤسسة بتحديد نقاط ضعف نشاطها العادي ومن ثم اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة لتصحيح الأخطاء وتقويم النشاط.

ثم إن ما يمكن المؤسسة من التحكم بفعالية في مردوديتها الاقتصادية وتوجيهها البلوغ أمثل لمستويات الممكنة هو تركيز اهتمامها ومجهوداتها على المحورين

[1] نائل عبد الرحمن و ناجح داود رباح و الطويل صالح ،**الاعمال المصرفية ومردوديتها الاقتصادية**، دار وائل للنشر و الطباعة و التوزيع، الطبعة الأولى ، 2000، ص 44 .

الأساسين المتمثلين في هامش النتيجة من جهة وحجم الأعمال من جهة أخرى، كما موضح فيما يلي:[1]

01/-التحكم في هامش النتيجة: يجب على المؤسسة أن تعمل على تحقيق أعلى مستوى ممكن المعدل الهامش الصافي للاستغلال. وذلك يكون من خلال توسيع حجم النشاط مع تخفيض التكاليف قدر الإمكان، وهذا ما يجب القيام به من طرف المسيرين الاقتصاديين والتقنيين للمؤسسة على المدى القصير وكذلك المتوسط والطويل.

أ)-على المدى القصير: يجب على المؤسسة تركيز اهتماماتها على تطبيق السياسات الرامية إلى توسيع حجم الإنتاج والمبيعات على المدى القصير، ومثال ذلك استعمال القدرات الإنتاجية إلى أقصى حدودها الممكنة وتفادي المشاكل التقنية التي تتسبب في تعطيل تنفيذ برامج الإنتاج وخاصة منها القطاع مخزونات المواد الأولية واللوازم الأخرى، والاختناقات بين مختلف مراحل العملية الإنتاجية وإضافة إلى ذلك يجب السهر على احترام الجودة المطلوبة للمنتجات استغلال الوسائل المتاحة للقيام بنشاط البيع بأقصى وأعقل استغلال ممكن ترقية المبيعات والإشهار، رفع الأسعار إلى أقصى الحدود المعقولة والممكنة.. الخ.

ثم إلى جانب العمل على توسيع حجم النشاط وإيراداته، يجب أن توجه المؤسسة جهودها نحو التحكم في تكاليف الإنتاج والمصاريف الأخرى، وتخفيضها إلى أدنى المستويات الممكنة من اجل ضمان أعلى حد ممكن من النتائج ومن أجل ذلك يتوجب عليها اتباع أفضل الطرق التي تتيح لها جمع توفير المعلومات الكافية والدقيقة عن تكاليفها مثل استعمال تقنيات المحاسبة التحليلية إلى جانب المحاسبة العامة تحليل الفروقات بين التنبؤات والإنجازات ... الخ.

[1] منير إبراهيم هندي، **سلسلة الفكر الحديث في الادارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 149

ب)-على المدى المتوسط والطويل: يجب أن ينصب اهتمام المؤسسة على المدى المتوسطة والطويل خاصة على البحث عن تحقيق نمو متجانس لأنشطتها المبرمجة وذلك من خلال ما يلي:

- إتباع سياسة تهدف إلى التطوير الداخلي والذي يقصد به تجديد وتطوير القدرات الإنتاجية والتسويقية مع الحرص على توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة الأكثر ربحية والتخلي تدريجيا عن الأنشطة الأخرى ذات المردودية المنخفضة والمتدهورة باستمرار مع الاهتمام كذلك بالبحث العلمي ودراسات الأسواق التكيف متطلبات وأذواق المستهلكين ... الخ... المنتجات.
- إتباع سياسة ترمي إلى التوسع الخارجي بحيث يمكن للمؤسسة أن تبحث عن المساهمة في رأسمال الاجتماعي المؤسسة أخرى أو أكثر، أو حتى شراء البعض منها إذا كانت الموارد المالية المتاحة لديها تسمح بذلك، وهذا العمل يندرج في إطار التكامل أو الإدماج الأفقي أي التوسيع الجغرافي للأنشطة أو كذلك في إطار التكامل أو الإدماج العمودي أي التوسع نحو الأنشطة الأمامية أو الخلفية للنشاط الرئيسي المؤسسة علما أن تطلعات المؤسسة إلى التوسع الخارجي يجب أن تستجيب بالدرجة الأولى إلى البحث عن فرص إضافية لتحقيق أقصى ربح ممكن وليس من باب البحث عن الهيمنة والسلطة، لأن ضخامة حجم المؤسسة لا يعني بالضرورة تحقيق أقصى ربح ممكن من المردودية بصورة مؤكدة سلفا.

02/-التحكم في حجم الأعمال: يسهر التسيير المالي في المؤسسة على تسريع حركة دوران عناصر الأصول، وذلك على المدى القصير والمدى المتوسط أو الطويل ويمكن تلخيص الخطوط العريضة لهذا العمل فيما يلي:[1]

أ)- على المدى القصير: إن الأصول تمثل استعمالات متنوعة للأموال، كما يترتب عن كل استعمال غير نافع ولو كان لمدة قصيرة تكلفة تتحملها المؤسسة الشيء الذي

[1] عبد المعطي رضا رشيد محفوظ أحمد جودة ، **إدارة المالية للبنوك**، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 193

يوجب على هذه الأخيرة اجتناب ظهور تلك العناصر من الأصول العاطلة وغير المستغلة.

فبالنسبة للمخزونات من الضروري أن تكون دائما مخفضة قدر الإمكان بحيث يجب الاحتفاظ بالمستويات التي تتطلبها أمور التسيير ودورة الاستغلال لا أكثر ، كما يجب على مصلحة البيع أن تحدد لنفسها هدف الحصول على أعلى مستوى ممكن لرقم الأعمال بواسطة أدنى المستويات الممكنة للمخزونات.

بالنسبة لحقوق المؤسسة على زبائنها يتطلب الأمر من إدارة البيع تفضيل وتشجيع التعامل مع الزبائن الذين يبدون استعدادا أكبر للتسديد الفوري أو في الآجال القريبة، وفيما يخص الأموال الجاهزة في صندوق المؤسسة وحساباتها من الأفضل أن لا تترك بدون أي استعمال مفيد وأن توجه في أقرب الآجال إلى كل الاستعمالات الممكنة والأكثر نفعا.

ب)-على مدى المتوسط والطويل: ترتكز عملية تحويل الأصول الثابتة إلى سيولة، خاصة على تطبيق الاهتلاكات تبعا للطرق التي يسمح بها التشريع الضريبي، وهذه العملية التي تهدف إلى إعادة تكوين الأموال المستثمرة تمتد على عدة سنوات مالية، فتسمح بتعزيز طاقة التمويل الذاتي للمؤسسة كما تعمل على تقليص وعاء الأرباح الخاضعة للضريبة[1].

في اطار الاسراع بعملية تحويل الأصول الثابتة إلى سيولة يجب أن تعمل المؤسسة على التخلص في رب الآجال من تلك الأصول التي لم تعد قادرة على أداء أدوارها والتي لا يمكنها أن تكون مريحة، وخاصة منها التجهيزات الإنتاجية العاطلة عن العمل باستمرار والمهتلكة كليا كذلك إذ يمكن أن تكون عملية تصفيتها مريحة ومصدرا هاما لفوائض قيم معتبرة.

[1] عبد المعطي رضا رشيد محفوظ أحمد جودة ،**مرجع سبق ذكره**، ص 194

ثانيا: التحكم في درجة المديونية.

من ناحية المديونية يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى الاستدانة بالشكل الذي يحافظ على توازن هيكلها المالي ويجعل أثر الرفع المالي إيجابيا على مردوديتها المالية وهذا الأمر يتطلب بطبيعة الحال أن تكون مردوديتها الاقتصادية قادرة على تغطية المصاريف المالية وخاصة منها فوائد القروض) ويعني في نفس الوقت أنه على المؤسسة أن تكون في موقع قوة صحة مالية جيدة عندما تشرع في التفاوض مع مقرضيها بشأن القروض التي تطلب الحصول عليها وأن تتحصل عليها بشروط معقولة (أجال تسديد ومعدلات فائدة مقبولة) وبالأحجام اللازمة التي لا تفقدها على الخصوص توازنها المالي واستقلاليتها المالي[1].

المبحث الثالث: مقومات نجاح سياسة تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية على مردوديتها المالية.

تحصر السياسة التمويلية الفلاحية مجموعة القواعد الإجراءات والتدابير المتبعة والهادفة إلى تحديد حجم وكميات ومواصفات القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع الفلاحي، والتي يجب أن تكون وفق استراتيجية شاملة ومتكاملة. وبشكل دقيق تحدد وفقها معايير شروط، نطاق، حدود، أنواع، وسلطات منح التمويل البنكي.

في حين الاستراتيجية التمويلية تعبر عن الإطار العام أو الاتحاد والمسار الرئيسي الذي تنتهجه البنوك بغرض تحقيق أهدافها في الأجل القصير والطويل، وتسير هذه الاستراتيجية في اتجاه وإطار الاستراتيجية التنموية الوطنية التي يضعها البنك المركزي على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني، بينما الإجراءات التمويلية تبين الخطوات التفصيلية والأساليب التحليلية الفنية المحددة في إطار تنفيذ السياسة التمويلية للبنك، وهي إجراءات مرحلية تتعامل مع العملية التمويلية من بدايتها بدءا بطلب العميل

[1] رشيد صالح عبد الفتاح، **البنوك الشاملة وتطوير المردودية في الجهاز المصرفي** ، دار النهضة العربية، الطبعة 01، الإسكندرية 2000، ص 60-61.

للتسهيلات ومرورا بمراحلها المختلفة وحتى نهايتها عند قيام العميل بسداد الفروض والفوائد للبنك.

على العموم توجد ثلاث عوامل رئيسية مساعدة على نجاح سياسة التمويل الفلاحي، حيث يجب أن تتضمن هذه السياسة وجوبا المقارنة الدائمة بين الإنتاج والدخل، وضوح سياسة التنمية الفلاحية الوطنية المنتهجة وختاما الوساطة المالية الدائمة والفعالة.[1]

المطلب الاول: المقارنة بين الإنتاج والدخل.

إن محاولة تقييم النهج التقليدي للتمويل الفلاحي والهادف أساسا إلى زيادة الإنتاج الفلاحي وتحسين المردودية المالية وليس بالضرورة الدخل الفلاحي أصبح موضوع اهتمام الباحثين والخبراء وصناع السياسات، وعلى الرغم من أن التمويل الموجه ربما يحقق جزئيا هذا الهدف المتمثل في زيادة إنتاج بعض المحاصيل بشكل عام، غير أن العوائد الخاصة به يجب أن تكون في المستوى المقبول، وبالتالي أصبح الهدف الأساسي لإصلاحات القطاع المالي حول العالم، يدور حول مفهوم زيادة الدخل الفلاحي وزيادة فعاليته الشاملة في تعزيز التنمية الفلاحية عن طريق:[2]

- ارتباط منح القروض الفلاحية بمعايير اختيار تتعلق بربحية الاستثمار مع تحديد المزايا النسبية أو الربحية الاقتصادية للمنتجات التي تم توجيه التمويل إليها.
- اعتماد أسعار الفائدة المدعومة، وذلك لتمكين تغطية التكلفة الخاصة بالاستثمارات حتى في الربحية المنخفضة.

[1] منير محمد الجهيني، ممدوح محمد الجهيني، **البنوك الفلاحية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2005، ص11.

[2] محمود محمد حمودة، **الاستثمار والمعاملات المالية في البنوك الفلاحية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2006 ص27.

المطلب الثاني: انتهاج السياسة الوطنية الفلاحية.

يجب أن تندرج السياسة التمويلية لدى البنوك والمؤسسات المالية ضمن سياسة شاملة تتبناها الولايات والأقاليم تدعى السياسة الوطنية، يمكن للمؤسسات المالية الناجحة أن تقدم هدف السياسة الوطنية، وهما توليد المزيد من العمل الفلاحي و الريفى والحد من المستوى العام للفقر بالموازاة مع ذلك يجب على هذه المؤسسات الا تغيب أقدامها الخاصة والمتمثلة في تعظيم الدخل الحدي سواء بالنسبة للاستثمار الفلاحي أو المؤسسة التمويل الخاصة به.

إضافة إلى ذلك يجب أن يكون عنصر الاستدامة مكفول في علاقة الثانية بين المؤسسة المالية المفرضة والمستثمر الفلاحي لأجل ديمومة الدخل والفوائد وتجنب الفوائد العابرة، مما يشجع على ظهور مؤسسات مالية واستثمارية فلاحية أخرى، يمكن الوصول إلى هدف الاستدامة عن طريق إجراء من أساسيين، يتعلق الأول بالتوقف عن الاعتماد على الدعم بينما يتضمن الثاني وجوب تحقيق الربعية، هذان المعياران مهمان وضروريان للاستدامة.

كما تعد أيضا من أهداف السياسة الوطنية زيادة عدد العملاء والمستثمرين الفلاحيين)، وتحسين نوعية وتنوع الخدمات المالية المقدمة لهم. ومع ذلك، يجب توخي الحذر للتأكد من أن السعي لتحقيق هذه الأهداف لا يصر بالسلامة المالية أو استدامة المؤسسات.[1]

[1] محمد مطر، **إدارة الاستثمارات في القطاع الفلاحي**، الإطار النظري والتطبيقات العملية دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن2004 ص21.

المطلب الثالث: الوساطة المالية المستدامة والفعالة.

تساهم أنواع عديدة من الاستراتيجيات المؤسسية في استدامة التمويل الفلاحي على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، وعلى العموم فإن المحددات الرئيسية لاستدامة التمويل الفلاحي هي التالية:[1]

01/-تعبئة المدخرات: الفكرة الأساسية هي أن المؤسسة التي لا تولد مصادرها الخاصة للأموال القابلة للإقراض قد تدرك عاجلاً أم آجلاً أن المصادر الخارجية غير مضمونة، إلى جانب ذلك فإن عموم العملاء يعلمون أن الأموال المودعة معرضة للمخاطر المحتملة والمتمثلة في عدم القدرة على السداد.

02/-الدور الأدنى للدعم والمساعدات: غالبا ما تحل التسهيلات أو القروض منخفضة الفائدة التي تصدرها الحكومات والوكالات المانحة محل تعبئة المدخرات من قبل المؤسسات المالية، فقد أظهرت التجربة بشكل لافت أنه كلما تم الاعتماد بشكل أكبر على الدعم كان عنصر الاستدامة أقل، ذلك أن الوصول إلى مصادر التمويل الرخيصة يضعف همة المؤسسة لتحقيق الكفاءة التشغيلية، بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام هذا النوع من التمويل يخاطر بإثارة عدم الرغبة في السداد.

03/- اسعار الفائدة على مستوى السوق: تلعب أسعار الفائدة دو حاتم في أداء الأسواق المصرفية، وبعد سياسات التحويل الرخيص سببا رئيسيا لضعف هذه الأسواق في البلدان منخفضة الدخل فهي لا تشجع الأسر على الادخار في شكل مال كما أنها تشوه بشكل خطير طريقة التخصيص الفروض من قبل المقرضين والحجم ضد أسعار الفائدة المنخفضة كثيرة تذكر منها:

- انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع يضعف تعبئة المدخرات، ما لم يتم تعزيزها من خلال الدعم الكافي، والتي تولد مشاكلها الخاصة.

[1] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي في القطاع الفلاحي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005 ص13.

- تتسبب في تآكل رأس مال المؤسسة المالية وتخفيض قدرتها تدريجياً على خدمة عملائها.
- تشجيع الإقراض للأنشطة ذات العائد المنخفض، مما يجعل برنامج التمويل أقل قدرة على المساعدة في زيادة دخل القطاع[1].

[1] زياد رمضان، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

خلاصة الفصل.

من خلال دراستنا للفصل استنتجنا ان لتمويل الاستثمارات الفلاحية اهمية كبيرة في تحسين مردوديتها المالية، ولها دور هام في تطوير الفلاحة وتنمية القطاع الفلاحي بصفة عامة، فالمردودية المالية تعتبر من الاتجاهات الاساسية التي يجب مراعاتها في اي سياسة اقراضية وذلك لأنها ضرورية لنجاح اي مصرف باعتباره احد المؤسسات الهادفة الى الربح، ولتحقيق كل ذلك يجب وضع معايير واجراءات للإقراض يسترشد بها متخذو القرارات.

الفصل الثالث

تمهيد:

نظرا لأهمية التمويل للمشاريع الاستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية و لأن ظروف تمويل و إقراض الكثير من مشروعات التنمية الفلاحية و الريفية تخلفت عن غيرها من المشروعات التجارية فقد اهتمت الكثير من الدول و منها الجزائر بإنشاء مؤسسات ائتمانية متخصصة في تقديم الائتمان (القروض) للتنمية على مستوى الدولة عامة و على مستوى الريف خاصة.

وتختلف أهداف هذه المؤسسات و سياستها و أساليب أعمالها عن غيرها من مؤسسات التمويل مما يسهل من عملية الحصول على القروض و ضمان سدادها و على هذا فقد أنشأت الجزائر بنك الفلاحة و التنمية الريفية و ذلك بموجب المرسوم 82-206 المؤرخ في 13 مارس 1982 كمؤسسة مالية وطنية متخصصة في الفلاحة و تخضع للقواعد العامة المتعلقة بنظام البنوك و القروض، و لأنه جاء في ظل الاقتصاد الموجه كانت مهمته الأساسية تنفيذ خطة الدولة في الميدان الفلاحي و تنمية الريف أين تعتبر الفلاحة النشاط الأساسي لسكانه و ذلك بمنح القروض و تنفيذ البرامج و المخططات المقررة لتحقيق الأهداف المرسومة من طرف الدولة لدفع إنتاجية الهياكل الفلاحية في إطار إنجاز مخططات التنمية. ومن اجل تعزيز الجانب النظري بالجانب التطبيقي قمنا باسقاط الدراسة على احد البنوك الجزائرية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمعرفة انواع القروض التي يوفرها وتأثيرها على مردوديته المالية وقد تم تقسيم الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المبحث الثاني: واقع بنك التنمية والفلاحة الريفية في النظام المصرفي الجزائري.

المبحث الثالث: تأثير تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للاستثمارات الفلاحية على مردوديته المالية.

المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية واحد من أهم البنوك التجارية البارزة على المستوى الداخلي و الخارجي رغم أنه فتي مقارنة ببعض البنوك الأخرى، كما أنه يمكن أن يمنح قروضا لتمويل القطاع الفلاحي، و من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى نشأة و تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، مراحل تطوره، مهامه و أهدافه، و هيكله التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة و تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

أنشئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتاريخ 13 مارس 1982 و ذلك بموجب المرسوم 82-106 بتمويل هياكل و نشاطات الإنتاج الزراعي و كل الأنشطة الممهدة للزراعة و كذلك الصناعات الزراعية و الحرف التقليدية في الأرياف و كل المهن الحرة، و المنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أيا كان نوع نشاطها.

فالفلاحة أخذت المكانة و المرتبة الأولى في مخطط التنمية هذه الأخيرة التي تتطلب شروط كثيرة و التي تبقى دائما من أهم القطاعات التي تعتمد عليها الدولة.

وقد تولد عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري -BNA- وقد تكون البنك في بداية مشواره من 140 وكالة متنازل عليها من طرف البنك الوطني الجزائري ونظرا لأهمية هذه المؤسسة المالية، فقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR من طرف قاموس مجلة البنوك " Bankers Almanach " طبعة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية، كما يحتل المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 مصنف فهو إذن بنك للتنمية باعتباره يستطيع منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، هدفه تكوين رأسمال ثابت، حيث بدا البنك برأسمال قدره مليار دينار جزائري، ومقره الاجتماعي 17 شارع عميروش بالجزائر العاصمة، وأصبح الآن برأسمال يقدر بـ 33.000.000.000 دج و 290 وكالة وعدد العمال 7000 عامل[1].

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الثاني: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

هناك (03) ثلاث مراحل مر بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتمثل في [1]:

01/-مرحلة (1982-1990): خلال الثماني سنوات الأولى كان هدف البنك فرض وجود ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في مناطق ذات الصبغة الفلاحية وبمرور الوقت اكتسب البنك كفاءة عالمية في مجال تمويل القطاع الفلاحي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعية الميكانيكية هذا الاختصاص كان منصوصا في إطار الاقتصاد المخطط حيث كان كل بنك عمومي يخص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

02/-مرحلة (1991-1999) : بموجب صدور قانون 90/10 الذي تنص على نهاية تخصص البنوك الواسعة بنك الفلاحة والتنمية الريفية حقل نشاط اقتصادي يسع إلى مجالات او قطاعات اقتصادية نشيطة خاصة قطاعات المؤسسات المتوسطة و الصغيرة PME/PMU دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه علاقات مميزة في المجال التقني وكانت هذه المرحلة بداية إدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي ففي:

- **1991:** تطبيق نظام ''SXIFT'' من أجل تطبيق عمليات التجارة الخارجية.
- **1992:**تطبيق نظام برمجيات SYBU مع فروعه المختلفة لمعالجة العمليات التالية: (تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق، تسيير المودعات، فحص عن بعص لحسابات الزبائن).

- ظهور الاعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية و في فتح ملفات القروض.
- إدخال مخطط الحسابات على جميع الوكالات.

- **1993:** دخول الاعلام على جميع العمليات البنكية في مختلف شبكاتها.
- **1994:** استخدام بطاقة السحب والتسديد خاصة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR).
- **1996:** إدخال عملية اللاسلكي(TELETRAITE MENT) (فحص وانجاز العمليات البنكية عن بعد).

[1] وثائق مقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- **1998**: تشغيل والعمل ببطاقة السحب ما بين البنوك.

03/-مرحلة (2000- 2002): تتميز بوجود التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة وجعل نشاطها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق في مجال التدخل في تمويل الاقتصاد، رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية. إلى حد كبير منح القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة PME / PMI في شتى مجالات النشاط الاقتصادي وفي نفس الوقت رفع مستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة. وبصدد مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة ومن أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه، وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية برنامج حماسي.

- **2001**: وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية نظاما جديدا في المجال المحاسبي المالي من أجل معالجة الحسابات المودعة ومراجعة الملفات الخاصة بالاقتراض في أسرع وقت، وما بين 20 إلى 90 يوم تتم عملية مراجعة الملفات الخاصة بقروض الاستثمار و الاستغلال وذلك من خلال انشاء مكاتب خاصة كالوكالات والمديرية العامة، وحتى أنشأت للزبائن مكتب لخدماتهم الشخصية.
- **2002**: عموما أصبح لبنك الفلاحة والتنمية الريفية فروع مختلفة ومتنوعة للخدمات، هذا ما جعل بنك الفلاحة هو البنك الأول في الجزائر، بشبكاته المختلفة حيث أصبح برأسمالي فوق 5,8 مليار دولار و 30% تمثل التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحظى باحترام وثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

الفرع الأول: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي[1]:

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين العلاقات مع العملاء.
- تحسين نوعية الخدمات.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر.

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم ، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم ، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.
- التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.

[1] وثائق مقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية[1]:

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.
- إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

ومن أجل إعطاء منتجات وخدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردودية، قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القرض، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد ، مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية.

[1] وثائق مقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثالث: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة خنشلة–

الفرع الأول: التعريف بوكالة خنشلة 326.

تعرف الوكالة البنكية على أنها الخلية المتعددة الكفاءات، و تمثل قاعدة الاستغلال في البنك لأنها على علاقة مباشرة مع الزبون، و الوكالة محل الدراسة هي الحاملة لرمز 326 لولاية خنشلة، الواقعة شارع الهاشمي بوقفة بالقرب من مستشفى الولاية(وسط المدينة) و هي تابعة إداريا للفرع المتواجد بولاية أم البواقي بمعية 8 وكالات أخرى من صنف (ب).

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

حسب الهيكل التنظيمي للوكالة نلاحظ أن بنية هذه الأخيرة مقسمة إلى المصالح الرئيسية التالية:

أولا: المصلحة الإدارية: و تتكون من الأقسام الآتية:

01/–مدير الوكالة: هو المسؤول الأعلى درجة في الوكالة حيث يشرف على كل المصالح الموجودة بالوكالة، و هو المسؤول عن التنسيق بين الوكالات و البنوك الأخرى، كما يقوم المدير باستقبال الزبائن، كما يوقع جميع الوثائق و المراسلات و كذا الشيكات.

02/–الأمانة العامة: هي أهم مساعد للمدير حيث تعمل على تسهيل عمله و انجاز مهامه و ذلك من خلال تحديد المواعيد للاستقبال و تقوم باستلام مختلف الملفات و الطرود البريدية و تدوينها في ملفات خاصة بذلك، كما تقوم بطباعة مختلف المراسلات التي تحتاجها الوكالة.

ثانيا: مصلحة الزبائن: هي مصلحة اتصال مباشر مع الزبائن و مكلفة بفتح الحسابات بأنواعها للتجار و الفلاحين و الصناعيين و المدخرين و تتولى تسليم الودائع و الإدخارات و تحويل و استقبال أموال الزبائن و تضم هذه المصلحة الأقسام التالية[1]:

01/–قسم الصندوق و الشباك: هي المصلحة التي تتعامل بكثرة مع الزبائن، و هي أهم قسم في الوكالة لما لها من تأثير على الزبائن و هي تتكون من: أمين

[1] وثائق مقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الصندوق، موظف الشباك، و أهم العمليات التي تتم في هذا القسم هي عمليات السحب و الدفع.

02/-قسم العملة الصعبة: و هو القسم المكلف بتحويل العملة الأجنبية إلى عملة محلية أو العكس، كما أنة يستقبل أموال أجنبية.

ثالثا: مصلحة الحافظة: من أهم العمليات التي تقوم بها التحويلات و المقاصة، و تتفرع هذه المصلحة إلى:

01/-فروع الحافظة المحلية: يتم التعامل فيها مع مختلف البنوك المتواجدة في مدينة خنشلة فقط.

02/-فروع الحافظة غير المحلية: و يتم التعاون فيها مع وكالات بنك الفلاحة و التنمية الريفية على مستوى الوطن.

رابعا: مصلحة القروض: تعتبر مصلحة القروض من أهم المصالح الموجودة في الوكالة حيث أنها تقوم بجميع العمليات الخاصة بالقروض باختلاف أنواعها و تصنيفاتها.

و تقوم باستقبال الزبائن المهتمين بالقروض من خلال إعطاء المعلومات الكافية حول الشروط اللازمة لمنح القرض و معالجة الملفات و إبداء الرأي و كذلك متابعة ملفات الزبائن و المقترضين و العمليات المرتيطة بتشغيل الشباب، إضافة إلى مساعدة الزبون على اختيار المشروع المناسب.

الشكل رقم(01) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية (وكالة خنشلة 326)

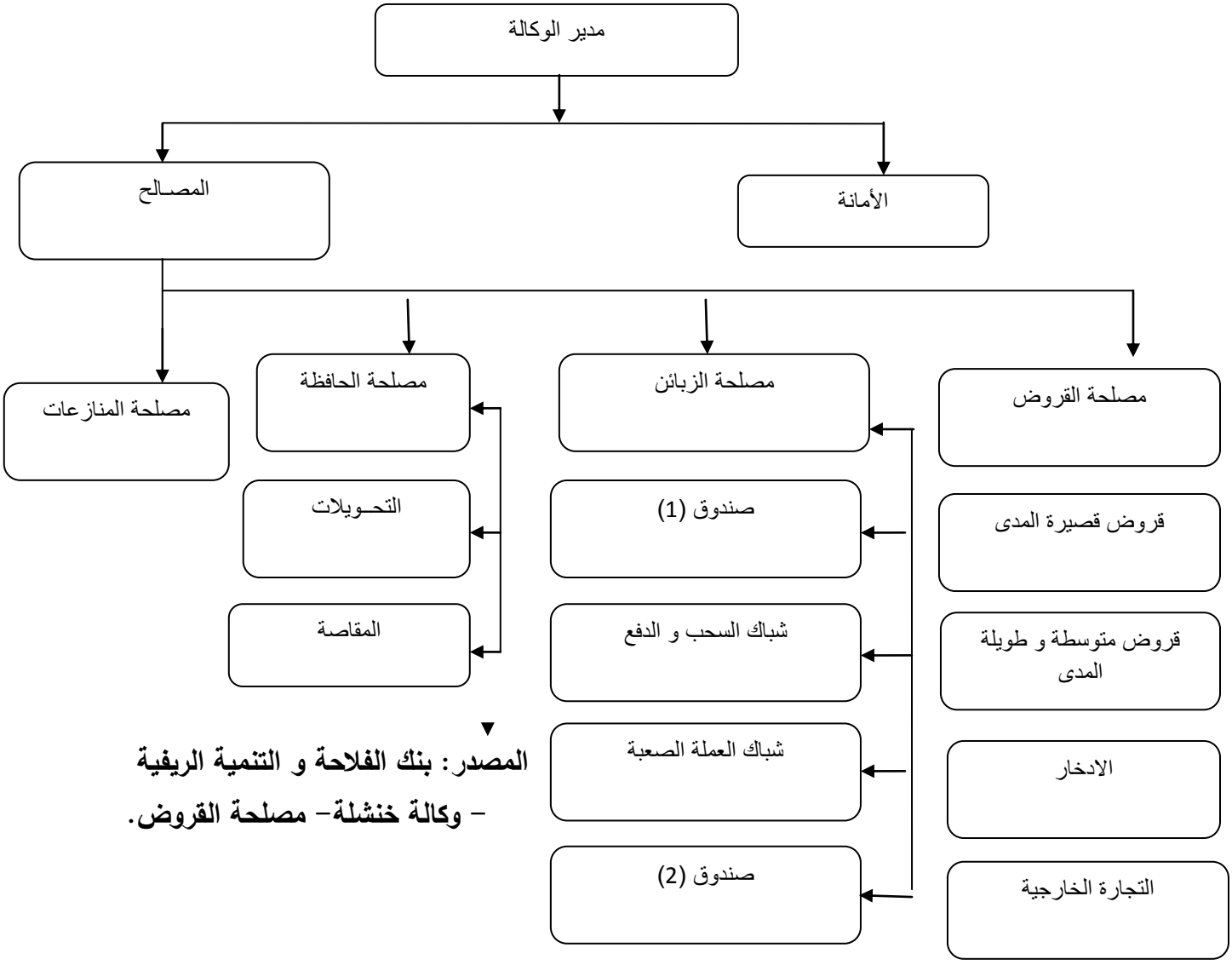

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة خنشلة– مصلحة القروض.

المبحث الثاني: واقع بنك التنمية والفلاحة الريفية في النظام المصرفي الجزائري.

سنقوم من خلال هذا المبحث توضيح مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المحيط المصرفي واهم الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنك والوظائف التي يقدمها.

المطلب الأول: مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المحيط المصرفي الجزائري.

ولإيضاح المكانة التاريخية لـ BADR في النظام البنكي الجزائري قمنا بإعداد الجدول التالي:

جدول رقم (01) :مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المحيط المصرفي الجزائري.

البنك	تاريخ التأسيس	مهامه
البنك المركزي الجزائري BCA	1962/12/13	– يعتبر بنك البنوك – يمنح القروض. –أخر ملجأ للإقراض. –تقرير شروط و سياسة الرقابة الائتمانية. – إصدار العملة الو رقية و المعدنية
البنك الجزائري للتنمي B.A.D	في 1963/5/7 باسم Cad ثم تغيير اسمه في 1972 واصبح La Bad	- تعبئة المدخرات المتوسطة والطويلة الأجل. - تمويل تكوين أو تجديد راس المال الثابت.
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط C.N.E.P	1964/08/10	- جلب المدخرات الصغيرة من الأفراد والهيئات من اجل تمويل مشاريع البناء والعمليات ذات المنفعة العامة. - شراء سندات التجهيز من الخزينة العامة. - بعد سنة 1971 وجهت أعماله لتمويل مشاريع السكن

البنك الوطني الجزائري. B.N.A	1966/06/13	– يقبل هدا البنك الودائع و يمنح الائتمان القصير الأجل في الغالب. – يعتبر أول بنك تجاري أسس في الجزائر
القرض الشعبي الجزائري	1996-03-14	– يقوم بجمع الودائع ، منح القروض (ثاني بنك تجاري) – ابتداء من عام 1971 أصبح ينمح القروض المتوسطة لأجل و تميل الفنادق و القطاع السياحي
البنك الخارجي الجزائري B.E.A	1967/10/10	- يقوم بمجمع مهام البنوك التجارية بالإضافة إلى تميل عمليات التجارة الخارجية (عمليات التصدير و الاستيراد). - تأمين المصدرين المحلين و تقديم الدعم المالي لهم
بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R	1982/30/13	تمويل قطاع الفلاحة و الأنشطة المختلفة بالريف. تقديم القروض المتوسطة و الطويلة الأجل بهدف تكوين رأس المال الثابت. جمع الودائع.
بنك التنمية المحلية	1985/04/30	- تقديم مختلف الخدمات الخاصة ببنوك الودائع عير أنه يجدر

		بالدرجة الأولى فعاليات الهيئات العامة المحلية. - هو بنك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الخواص

المصدر: وثائق مقدمة من قبل البنك.

يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري، فهو يعتبر كأكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وعملية هامة منذ نشأته والتي يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- يتمتع بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته في 1982 بكافة الصلاحيات والوظائف المتعارف عليها عالميا.
- يمتاز بكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية، حيث صنف من طرف مجلة قاموس البنوك (almanach bankers) في سنة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية وهو بنك يحتل المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف، كما صنف في سنة 2002 في المراتب العشرة الأوائل للبنوك الإفريقية.
- يعمل في كافة القطاعات الاقتصادية ، كما يمول كافة المؤسسات على اختلاف نشاطها وطبيعتها القانونية.
- استعمال السويفت منذ 1991.
- استعمال الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.
- تمثل التجارة الخارجية 30% من حجم معاملاته.
- أول بنك جزائري يستعمل مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة.
- القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد (télétransmission).

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-مصلحة القروض-.

- تعميم استعمال الإعلام الآلي على كل الشبكة بفضل برمجيات خاصة ملك للبنك مصمم من طرف مهندسي المؤسسة.

المطلب الثاني: الخدمات المصرفية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

إلى جانب قيام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوظائف التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية، سعى إلى تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتميزة، ونتيجة لذلك اكتسب البنك ميزة تنافسية تجعله قادر على مواجهة المنافسة من جهة، والمحافظة على حصة مهمة من السوق المصرفية من جهة أخرى، ومن أهم هذه المنتجات والخدمات المصرفية ما يلي[1]:

01/-دفتر التوفير بدر: وهو منتج من منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يمكن الراغبين في إدخار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنك أو بدون فوائد وذلك حسب رغبات المدخرين ، حيث باستطاعتهم القيام بعمليات دفع وسحب الأموال في جميع الوكالات التابعة للبنك.

02/-دفتر التوفير أشبال: دفتر توفير الشباب هو دفتر خصصه بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمساعدة أبناء المدخرين للتدريب على الادخار في بداية حياتهم الادخارية، حيث يفتح هذا الدفتر للشباب الذين تقل أعمارهم عن 19 سنة بواسطة ممثليهم الشرعيين، وقد حدد الدفع الأولي ب 500دينار، ويمكن أن يكون الدفع نقدا أو عن طريق تحويلات تلقائية أو أوتوماتيكية منتظمة.

في حالة السحب الكلي للأموال يوقف حق الاستفادة من الفوائد والامتيازات التي يمنحها البنك، لكن سحب الفوائد لا يؤثر على الامتيازات. وعند بلوغ الشاب صاحب

[1] نفس المرجع.

دفتر التوفير سن 19 سنة يمكنه الاستفادة من قرض بنكي يمكن أن يصل إلى 2000000 دج إذا كان دفتره يفوق 5 سنوات أقدميه.

03/-بطاقة بدر: تعتبر بطاقة بدر منتج بنكي طرح في منتصف التسعينات تسهيلا للحياة الاقتصادية والاجتماعية للمتعاملين معه، حيث يسمح لعملاء البنك بإجراء عملية سحب أموالهم على مستوى الموزع الآلي للأوراق النقدية المتواجد في وكالات بدر أو باستخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية التي تشرف عليها شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك satim، وكذا القيام بعملية الدفع المباشر لمشترياتهم عند التجار الذين يملكون جهاز حامل الدفع الإلكتروني ، ولقد تم استبدال هذه البطاقة ببطاقة ما بين البنوك[1].

05/-بطاقة ما بين البنوك: هي منتج بنكي بدأ العمل به في سنة 2001، وهي بطاقة تسمح لعملاء البنك بسحب مقدار محدد من المال من الموزعات الآلية التابعة للبنك أو من الموزعات الآلية التابعة للبنوك التي وقعت على إصدار هذه البطاقة والمتمثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، البنك الوطني الجزائري ، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك الجزائر الخارجي، القرض الشعبي الجزائري، وكالات البريد بالإضافة إلى بنك الخليفة سابقا.

06/-بدر للاستشارة: خدمة وضعت في متناول عملاء البنك، تسمح لهم بمعرفة أرصدتهم بواسطة أرقام شخصية يمنحها البنك عن بعد، فهي توفر على العملاء الذهاب إلى مقرات البنك للحصول على حركة أرصدتهم.

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-مصلحة القروض-

05/-الخدمات عن بعد: خدمة تسمح بفحص وإنجاز مختلف العمليات المصرفية عن بعد وفي وقت سريع وحقيقي، خاصة بعد إدخال تقنية جديدة والتي تهدف إلى إرسال الشيكات بالصورة في أقل وقت ممكن.

06/-الإيداعات لأجل: تسهل على الأشخاص إيداع أموالهم الفائضة عن حاجاتهم إلى أجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك، وقد حدد المبلغ الأدنى للإيداع ب 10000دج لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، أما بالنسبة لعملية الإيداع بالعملة الصعبة فقد حدد المبلغ الأدنى ب 762.24 أورو أو ما يعادلها من العملات الأخرى لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

07/-أذونات الصندوق: عبارة عن تفويض لأجل وبعائد موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين ويمكن أن يكون اسميا (باسم المكتتب) أو لحامله، ويتأثر بمعدل الفائدة وكذلك بالضريبة على الدخل الإجمالي IRG والرسم على القيمة المضافة TVA.

08/-حساب بالعملة الصعبة: منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل وقت مقابل عائد محدد حسب شروط البنك. وقد قام البنك بطرح منتجات مالية جديدة في صورة قروض تتمثل في:

- **القروض الموجهة للاستهلاك:** في بداية جوان 1999 تم إدخال هذا المنتج المالي الجديد إلى السوق، من أجل مساعدة المواطنين أصحاب الدخل المحدود والثابت على اقتناء منتجات الاستهلاك الدائمة بإشراف من البنك ، وذلك عن طريق اتفاقية يعقدها البنك مع الباعة الخواص في مدة تتراوح بين 12 إلى 36 شهرا[1].
- **القروض الموجهة للسكن:** في نهاية التسعينات دخل هذا المنتج المالي الجديد إلى السوق، من أجل مساعدة المواطنين ذوي الدخول الثابتة في بناء، ترميم ،

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-مصلحة القروض-.

توسيع أو شراء سكنات فردية مقابل فترة تسديد تمتد على فترة 20 سنة بفوائد يتفق عليها المستفيد مع البنك، وتكون خاضعة للتعديل والتغيير.

- **القروض الاستثمارية:** في بداية عام 2000 قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعرض منتجات مصرفية جديدة في شكل قروض استثمارية، موجهة إلى فئات معينة لتشجيعهم في حياتهم المهنية كقروض الاستثمار في القطاع الفلاحي، قروض الاستثمار في مجال الصيد البحري، قروض الاستثمار في القطاع الصحي (الأطباء والصيادلة)...الخ.

واستجابة لاحتياجات السوق فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى إلى عرض خدمات مصرفية متنوعة من أهمها[1]:

- توفير بطاقة دولية للصرف الآلي.
- خدمات مصرفية عبر الإنترنيت والهاتف النقال.

المطلب الثالث: الوظائف التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ومن هذه الوظائف ما يلي:

أولا: وضع سياسة اتصال فعالة لتحقيق الأهداف المخططة من خلال:

- العمل على مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية تطوير مستوى هيئة الموظفين وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.
- إعطاء الدعم الإعلامي.

ثانيا: عرض المنتجات والخدمات الجديدة من خلال:

- تصفية المشاكل المالية.
- اخذ الضمانات الملائمة وتطبيقها ميدانيا.
- تمويل التجارة الخارجية.
- الاستقبال الجيد للزبائن واحترامهم والرد على طلباتهم بجدية.

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-مصلحة القروض-.

- تمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب.

ثالثا: تطبيق الخطط والبرامج الداخلية وفق سياسة الحكومة وهذا من خلال ما يلي:

- تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها.
- الاستعمال الرشيد للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.
- مسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية وتقنياتها.

المبحث الثالث: تأثير تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للاستثمارات الفلاحية على مردوديته المالية.

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى ابراز اهم انواع القروض البنكية الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل مشاريعه الاستثمارية وما هي الاجراءات التي يتبعها البنك في الحفاظ على مردوديته المالية في حالة ما وقع في خطر عدم السداد من قبل العميل.

المطلب الاول: القروض البنكية التي يوفرها البنك لتمويل الفلاحة.

وجد البنك ليمول الاقتصاد الوطني و بنك البدر من أهم وظائفه تمويل الفلاحة و التنمية الريفية، و يقدم قروضا لهذا الغرض، كما يقدم قروضا لأغراض أخرى، تتمثل في:

أولا: القروض الطويلة الأجل.

عانى البنك كثيرا في السنوات الماضية من منح قروض طويلة و متوسطة الأجل للفلاحين إذ يتم استردادها نظرا للتنظيم المركزي لهذه القروض و كذا تدخل السلطة في منح هذه القروض.

أما حاليا و في إطار استقلالية البنوك فيتم دراسة القروض الطويلة الأجل خاصة ذات المبالغ الهامة مبدئيا لدى الوكالة، أما الدراسة النهائية فتتم لدى مديرية الفروع أو المديرية العامة للبنك.

ثانيا: القروض المتوسطة الأجل.

01/-القروض الفلاحية: تمنح للفلاحين قروض متوسطة الأجل لتمويل استثماراتهم الفلاحية خاصة تربية الدواجن بفائدة تقدر بـ: 10,25% سنويا، تدفع الخزينة في إطار دعم الدولة للفلاحين 2,25 % منها و يدفع الفلاح للبنك 8% و يطلب البنك ضمانات من الفلاح من بينها[1]:

رهن السكن أو رهن قطعة أرض التي تبنى عليها المنشأة إذا كانت بعقد ملكية موثق، يقدم طلب القرض بعد تقديم الملف الاداري من قبل لجنة القرض في الوكالة المتكونة من مدير الوكالة و رئيس مصلحة القروض و رئيس المصلحة الادارية.

أما إذا تعدى القرض مبلغا معينا فيرسل الموافقة النهائية إلى مدير الفرع، و بعد الموافقة على طالب القرض أن يقدم ملفا قضائيا للضمانات و بعد تفحص هذا الملف و التأكد من كفاية الضمانات يفتح حساب للزبون لدى البنك بمبلغ القرض فيمكنه بذلك أن يباشر تمويل استثماره.

02/-القروض التجارية: يمنح البنك قروضا تجارية و من بينها القروض الممنوحة ضمن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و على سبيل المثال مؤسسة النقل حيث يقوم البنك بالتمويل بنسبة 70% من رأس مال المؤسسة، و تقوم وكالة دعم الشباب "ANSEJ" بالتمويل بنسبة 20% أما صاحب المؤسسة فيساهم بنسبة 10%.

يمنح البنك قروضا بالنسبة المحددة على مدى 5سنوات، وقد يعطي المقترض لدفع نسب القروض لمدة تحدد حسب مبلغ و غرض القرض إلى ثلاثيات تحدد فيها نسبة مبلغ القرض و تدفع كل ثلاثة أشهر، حدد البنك نسبة الفائدة على هذا النوع من القروض بـ: 10,25% يدفع المقترض 4,50% و 5,75%تدفعها الخزينة.

يطلب البنك ضمانات من المقترض تتمثل في رهن وسيلة النقل المؤمن عليها من كل المخاطر لدى مؤسسة تأمينات معتمدة.

03/-السحب على المكشوف: هذا القرض قصير المدى إذ لا يتعدى السنة و يمنح لتمويل صندوق المؤسسة مثلا تسليم قرض لصيدلي بمبلغ 30 مليون سنتيم يسدد

[1] وثائق مقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة خنشلة-.

هذا الصيدلي الفائدة كل ثلاثة أشهر على المبلغ الذي يسحبه من المبلغ العام و الضمانات المطلوبة تكون رهن سكن مثلا.

المطلب الثاني: الاجراءات المتخذة من قبل البنك في الحفاظ على المردودية المالية بعد وقوع خطر عدم السداد.

إن وقوع البنك في خطر عدم سداد العميل يؤدي إلى اعتبار القرض الممنوح للعميل قرض متعثر الذي ينتج عن ضعف المركز المالي للعميل و عجزه عن تسديد ديونه، حيث أنه عند عدم تسديد رأس المال المتفق عليه و الفوائد العادية تنجر عنها فوائد تسمى " **فوائد التأخير**" وهنا يدخل المستثمر في عجلة سوداء مما يدفع البنك في حالة عدم تسديد 3 ثلاثيات متتالية بفسخ اتفاقية القرض تلقائيا حسب المادة 11 من نفس الاتفاقية و اللجوء إلى تحصيل القرض كليا، فمن ضمن الإجراءات التي يقوم بها البنك ضد هذه الفئة ما يلي:

- يقوم البنك باستدعاء المعني بإشعاره بريديا.
- و في حالة عدم استجابة العميل للاستدعاء يقوم البنك بإرسال إنذار كتابي أولي، ثم ثاني، و كذلك إنذار كتابي ثالث برسائل مضمنة عن طريق البريد و في العنوان الذي أدلى به عند حصوله على القرض.

و في حالة عدم استجابته لكل هذه الإنذارات و بعد استعمال كل المحاولات اللازمة لرد أمواله و هذا دون جدوى، و لمواجهة هذا الوضع يقوم البنك بتحويل ملف هذا العميل إلى مصلحة المنازعات للتكفل بالقضية و متابعتها قضائيا عن طريق محضر قضائي معتمد بتبليغ المدعي عليه بمحضر تبليغ لعدم الوفاء، و عند عدم استجابته فإن المحضر القضائي يبلغ البنك بمحضر امتناع عن التنفيذ. عندها يقدم البنك طلب إلى السيد رئيس المحكمة المسؤول إقليميا بطلب إصدار الأمر بالدفع. و عنه بصدور هذا الأمر. بالحصول على قرار من المحكمة يقوم محافظ البيع المعتمد لدى المحاكم بتنفيذ أمر بالبيع أو الحجز بالمزاد العلني حتى يسترجع البنك أمواله كلية، و في هذه الحالة لم يسدد القرض كلية رغم الحذر والحيطة البيع في المزاد العلني مع الأخذ بعين الاعتبار كل الالتزامات، مما يضطر البنك اللجوء إلى المحاكم عن طريق محامي

مستشار للدفاع عن القرض الممنوح و استرجاعه بالطرق القانونية في حدود ما يسمح به القانون .

و هكذا يكون البنك قد قام بتحصيل قيمة القرض أو جزء منه رغم تحمله مصاريف ضخمة في هذه الحالة و كذا فوت على نفسه فرص جديدة للاستثمار نظرا للوقت الطويل الذي استغرقته الإجراءات .

خلاصة الفصل.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنكا من البنوك التجارية الرائدة في مجال العمل المصرفي والتمويل الفلاحي، فهو يحتل مكانة متميزة في الهيكل المصرفي الجزائري حيث يلعب دورا كبيرا في مجال تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وبعد إلغاء نظام التخصص البنكي الذي كان سائدا، تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى بنك تجاري شامل، حيث تم إجراء عدة تغيرات على بنائه المؤسسي وذلك تجسيدا لرؤية البنك المستقبلية بأن يصبح البنك المفضل لدى العملاء.

من خلال ما سبق نستنتج أن واقع التمويل الفلاحي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتجاوز الوظائف التقليدية ويهدف إلى تطوير المشاريع الاستثماري، ورفع كفاءة مردوديته المالية بما يتماشى والتكنولوجيات الحديثة وعلى هذا الأساس سعى البنك إلى تطوير عمليات الاقراض التي تتم عبر القنوات الالكترونية لتدعيم العلاقات وزيادة ارتباط العملاء بهذا البنك وهو ما يعزز مكانته وتحسين مردوديته.

الخاتمة

خاتمة

إن اهتمام الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي الذي ضل السنوات كثيرة يتخبط في مشاكل كثيرة أدى الى إنشاء بنوك متخصصة لتمويل هذا القطاع والتكفل بمشاكله، و من خلال الدراسة النظرية والميدانية لهذا الموضوع المتمثل في تأثير صيغ التمويل الفلاحية المختلفة في تمويل المشاريع الاستثمارية في تحقيق مردوديته المالية ولتعزيز الجانب النظري قمنا بدراسة تطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة خنشلة–.

و يمكن القول أن البنوك التجارية وخاصة أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية تولى أهمية بالغة للقطاع الفلاحي من خلال ما تقدمه من قروض (قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، طويلة الأجل قصد تنفيذ خطة الدولة في تنمية الريف و النهوض بالقطاع الفلاحي في مختلف الميادين.

أولا: نتائج الدراسة: ومن أهم النتائج المتوصل إليها تذكر ما يلي:

- لبنك الفلاحة والتنمية الريفية دور كبير في تمويل القطاع الفلاحي على المستوى المحلي وذلك بمنح قروض متعددة بمختلف الصيغ بقروض مختلفة.
- ان اختلاف صيغ التمويل لها اثر ايجابي على مردودية المستثمر والبنك في حالة سيران المشروع على مساره الحقيقي.
- يتم تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف البنك حسب مجموعة من الشروط والتدابير.
- يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تنمية موارده واستخداماته عن طريق الاستثمار في المشاريع والقيام بمساهمات مالية ضرورية والنشاطات المتعلقة بالمؤسسات التي تساهم في تحقيق المردودية المالية.
- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بتقديم قروض مختلفة مخصصة للقطاع الفلاحي.
- تمنح القروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الفلاحية الكبرى كالري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والاسمدة.

ثانيا: الاقتراحات والتوصيات. وبناء على النتائج السابقة تقديم جملة من التوصيات للارتقاء بقطاع الفلاحة في الجهاز المصرفي:

- ضرورة اقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.
- ضرورة توفير التمويل اللازم للفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع واعطائهم الأولوية في ذلك من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة وعدم اعمال هذه الملفات.
- التخفيف من تكاليف واجراءات منح القروض البنكية المقدمة للقطاع الزراعي وذلك من اجل تسهيل وتسريع معاملات الحصول على القروض الزراعية.
- تحسين تسويق الخدمات الجديدة المقدمة من طرف البنوك من اجل تسهيل وصولها للفلاحين.
- توجيه وتكوين اطارات مؤهلة بالقطاع الفلاحي.
- على البنك الفلاحي ان يولي اهتمام كبير للمشاريع الاستثمارية المنتجة التي تساهم في تحقيق المردودية المالية.

ثالثا: افاق الدراسة.

تطرقت هذه الدراسة لمعرفة تأثير مختلف صيغ التمويل الفلاحي للمشاريع الاستثمارية في تحقيق مردوديته المالية وكأي بحث علمي فهو يواجه عدة نقائص لأنه لا يتطرق الى جميع النقاط بالتفصيل فارتأينا جملة من الاقتراحات يمكن ان تكون كإشكاليات بحثية:

- تطوير القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية المستدامة.
- افاق القطاع الفلاحي في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر.
- انعكاسات الاهتمام بالقطاع الفلاحي في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

01/-الكتب.

- أحمد جميل توفيق، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية بيروت، 2010.
- أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الزقازيق، مصر، طبعة 2002
- أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الاسكندرية 2003-2002.
- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **النقود والتوازن الاقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، .2000
- احمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب ، **مبادئ النقود والبنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.
- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، .2012
- أمين سيد احمد لطفي، **دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- باشي احمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح**، مجلة الباحث، العدد2، جامعة الجزائر، 2003.
- بخراز يعدل فريدة، **تقنيات و سياسة التسيير المصرفي**، ط2 الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
- حامد العربي الحضيري، **تقييم الاستثمارات**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة 2000.
- دريد كامل الشيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، الأردن: دار اليازوري العلمية، 2009.
- رابح زوبيري، **تمويل وتطوير قطاع الفلاحة في الجزائر** ، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2008.

- رسمية قريا قص، عبد الغفار حنفي، **الأسواق و المؤسسات المالية**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2009.
- رشيد صالح عبد الفتاح، **البنوك الشاملة وتطوير المردودية في الجهاز المصرفي**، دار النهضة العربية، الطبعة 01، الإسكندرية 2000
- رضوان وليد العمار، **مدخل إلى قرارات الاستثمارات و سياسات التمويل**، الطبعة الأولى، دار النشر للطباعة و التوزيع، 2008.
- زياد رمضان، **الاستثمار المالي و الحقيقي**، دار وائل للنشر، الاسكندرية، الطبعة 2004.
- زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي في القطاع الفلاحي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
- زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، الأردن 2005.
- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **إدارة البنوك**، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية، 2010.
- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي**، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.
- شامبي ليندة ،**المصارف و الاعمال المصرفية في الجزائر**، رسالة ماجستير، فرع قانون الاعمال، معهد الحقوق و العلوم الادارية ، جامعة الجزائر، 2002.
- صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني، القطاع المصرفي و غسيل الأموال**، القاهرة– عالم الكتاب، 2003.
- ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- طارق عبد العال ، **إدارة الإئنمان**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- طلعت أسعد عبد الحميد، **إدارة البنوك التجارية الاستراتيجية و التطبيق**، القاهرة، مكتبة عين شمس، 2009.
- طلعت أسعد عبد الحميد، **إدارة البنوك التجارية الاستراتيجية و التطبيق**، القاهرة، مكتبة عين شمس، 2006.

- عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، دار النشر للمنشأة، الإسكندرية، 2002.
- عبد الرحمان يسري احمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001
- عبد الرحمان يسري احمد، **المردودية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001
- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **الإدارة الحديثة في البنوك: السياسات المصرفية تحليل القوائم الجوانب التنظيمية**، الدار الجامعية، مصر، طبعة، 2004-2003.
- عبد اللطيف بن اشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000.
- عبد المعطى رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، الأردن، دار وائل للنشر، 2009.
- عبد المعطي رضا رشيد محفوظ أحمد جودة ، **إدارة المالية للبنوك**، دار وائل للنشر، عمان، 2008
- عرفات تقي الحسيني، **المردودية المالية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن 2011،
- العكيلي عزيز، **المردودية المالية للبنوك**، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان، الطبعة الأولى ، 2002..
- علاء فرحات طالب، ايمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2011.
- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، 2001 .
- قطب مصطفى سانو، **الاستثمار: أحكامه وضوابطه** ، الأردن: دار النفائس للنشر، 2000.

- كاضم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن،2001.
- محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، طبعة 2005
- محمد سمير أحمد، **الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2009
- محمد عبد العزيز عجمية، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2005
- محمد عبد العزيز عجيمة، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2005
- محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الناشر منشأة المعارف الإسكندرية ، الطبعة الثانية، 2000.
- محمد كمال خليل الخضراوي، **اقتصاد الائتمان المصرفي**، منشاة المعارف، الاسكندرية، 2009.
- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع عمان، الأردن، 2010.
- محمد مطر، **إدارة الاستثمارات في القطاع الفلاحي**، الإطار النظري والتطبيقات العملية دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن2004
- محمد مطر، **إدارة الاستثمارات**، الإطار النظري والتطبيقات العملية دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن2004.
- محمود محمد حمودة، **الاستثمار والمعاملات المالية في الإسلام**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2006.
- محمود محمد حمودة، **الاستثمار والمعاملات المالية في البنوك الفلاحية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2006
- مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي و المصرفي**، الإسكندرية و الدار الجامعية، 2010

- مصطفى رشيدي شيخة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة 88، دار وائل للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2009.
- منير إبراهيم هندي، **سلسلة الفكر الحديث في الادارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2003
- منير محمد الجهيني، ممدوح محمد الجهيني، **البنوك الفلاحية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2005.
- نائل عبد الرحمن و ناجح داود رباح و الطويل صالح ،**الاعمال المصرفية ومردوديتها الاقتصادية**، دار وائل للنشر و الطباعة و التوزيع، الطبعة الأولى، 2000.
- ياملكي أكرم، **الأوراق التجارية و العمليات المصرفية**، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى ،2001

02/-المذكرات والاطروحات الجامعية.

- بن سمنية عزيزة بن سمنية دلال، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1999-2000)، دراسة حالة بنك BADRE**، وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في التمويل والقروض العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2004.
- بودخدخ كريم، **اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (2001- 2009)**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2009، 2010.
- خديجة اسحاق، **دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012.
- عبد الغاني دادان، **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

- عمر زاوي، **استراتيجية التنمية الفلاحية واثارها على الاقتصاد وزراعة تمور النخيل**، الجزائر، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2005.
- فوزي الغربي، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية**، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2007،2008
- كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنيمية الفلاحية، (2000-2005) في ولاية قسنطينة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2006.
- مجدولين دهينة، **استراتيجية التنمية الفلاحية لولاية بسكرة، افاق وتطوير سهل لوطاية في اطار سياسة الحكم الفلاحي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2006.
- محمد فضيلي، عبد الرحمن نادري، عمرو عواج، **دور البنوك في تمويل و ترقية المشاريع الاستثمارية**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، دفعة 2008/2007.
- نفيسة حجاج، **أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الأداء المالي**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث في المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2017.
- نور محمد، **دور الموازنة العامة غي التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات**، دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011 – 2012.

03/-الملتقيات

- قرومي حميد، معزوز زكية، **القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر**، اوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، جامعة 28 -29 اكتوبر 2014.

- محمد فضيلي، عبد الرحمن نادري، عمرو عواج، **دور البنوك في تمويل و ترقية المشاريع الاستثمارية**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، دفعة 2008/2007.
- محمد يدو وسمية بوخاري، **القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية، دراسة حالة الجزائر**، اوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، 28 – 29 اكتوبر 2014.
- مرزيق عاشور عميش عائشة، **الرشاد الزراعية كالية لتحقيق الامن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة في الجزلئر**، اوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية، 28–29 اكتوبر 2014.

04/-المجلات:

- رواينية كمال، **تحرير التجارة الزراعية واثره على التنمية الزراعية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد الحادي عشر، جامعة بسكرة، ماي 2007.
- محمد عباس محرزي، **التجتنس الضريبي في اطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي**، مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2004.

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معالجة موضوع مختلف صيغ تمويل الاستثمارات الفلاحية على مردوديتها المالية. من خلال دراستنا البحثية استنتجنا ان البنوك الفلاحية تتولى القطاع الفلاحي في تمويل المشاريع الاستثمارية بصيغ مختلفة من خلال منح القروض مختلفة بعد اتخاذ قرار منح التمويل الذي من شأنه التأثير على مردوديته المالية، حيث يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك بجميع الوظائف ويحصر هدفه في تحقيق المردودية المالية مباقي البنوك وهذا يعتمد على قدرة البنك على حسن التصرف فالربحية والمردودية تعتبر مقياس في زيادة امواله وتوطيد قاعدته المالية واكتساب استقلالية في قراراته المالية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الفلاحي، المشاريع الاستثمارية، المردودية المالية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Summary:

This study aims to address the topic of various methods of financing agricultural investments and their impact on financial returns. Through our field study, we relied on the Agricultural and Rural Development Bank's experience in financing different agricultural investment projects by granting various types of loans after making a financing decision that is likely to affect financial profitability. The bank operates in the province, where many rural banks exist. The bank aims to achieve financial profitability through its financing activity, and this depends on the bank’s ability to manage its financial resources effectively. Profitability is considered an important factor in increasing financial funds and earning returns from financial investments.

Keywords: Agricultural financing, investment projects, financial profitability, Agricultural and Rural Development Bank.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

إذن بالطبع والإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة) المشرف (ة) : جباري عبد الجليل .....

على مذكرة الماستر [X] تقرير التربص [ ] ليسانس للطالب (ة):

1-.....كنزة بركي حنزة.....

2-.....وليدة عبدو.....

تخصص:.....أعمال بنكية ومالية.....

الموسومة بـ : .....تأثير مخاطر السيولة على الربحية دراسة حالة بنك BADR وكالة خنشلة.....

خلال السنة الجامعية : 2024/2025

أحيطكم علما بأنني أذنت للطلبة (ة) المذكورين أعلاه بإيداع:

[X] - نسخة من مذكرة الماستر في 03 أقراص صلبة لدى مصلحة التعليم والتقييم للكلية. (بالنسبة لطلبة الماستر)

[ ] - نسخة من تقرير التربص في 01 قرص صلب لدى أمانة القسم. (بالنسبة لطلبة الليسانس)

إمضاء المشرف

جباري عبد الجليل

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbes laghrour University Khenchela
Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences
Department of Economic Sciences

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية

الرقم: 488 / ك ع إ ت ع ت/ ع إق/ 2025

خنشلة في : 13 أفريل 2025

إلى السيد: مدير بنك الفلاحة و التنمية الريفية خنشلة BADR

تسهـــــيل مهـــــمة

سعيا لاستكمال البرنامج الدراسي المقرر للحصول على شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي، ومن أجل تجسيد المفاهيم النظرية للطلبة، يشرفنا أن أطلب من سيادتكم تقديم مساعدة من أجل إجراء تربص تطبيقي في مؤسستكم للطلبة الآتية أسمائهم :

	معلومات الطالب 01	معلومات الطالب 02
الاسم واللقب	عبدو زيدان	حمزة كنزاري
تاريخ ومكان الازدياد	1989/11/30 خنشلة	1987/04/24 المحمل خنشلة
رقم التسجيل	20074068361	20094041096

عنوان التقرير : تأثير مختلف صيغ التمويل للاستثمارات الفلاحية على مردوديتها المالية – دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية خنشلة BADR

رئيس القسم

جامعة عباس لغرور خنشلة
قسم العلوم الاقتصادية

زرمان كريم
رئيس قسم العلوم الإقتصادية

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Abbes laghrour University Khenchela

Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences

Department of Economic Sciences

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم: 488 / ك ع إ ت ع ت/ ق ع اق/ 2025 خنشلة في : .....

الاسم و اللقب : عبدو زيدان

تاريخ الميلاد: 1989/11/30 مكان الميلاد: خنشلة

- عنوان تقرير التربص: تأثير مختلف صيغ التمويل للاستثمارات الفلاحية على مردوديتها المالية – دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية خنشلة BADR
- مكان التربص: بنك الفلاحة و التنمية الريفية خنشلة BADR فترة التربص من: إلى:

عناصر المواظبة	العلامة	ملاحظة
المواظبة	04/...03...	
المبادرة	04/...03...	
المعارف التطبيقية	04/...03...	
قدرة العمل	04/...03...	
العلاقة مع العمال	04/...03...	
العلامة النهائية	20/...15...	

ملاحظات أخرى:

.....

ممثل المؤسسة

رئيس القسم

زرمان كريم

رئيس قسم العلوم الإقتصادية

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbes laghrour University Khenchela
Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences
Department of Economic Sciences

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية

الرقم: 488 / ك ع إ ت ع ت/ ق ع اق/ 2025 خنشلة في : .....

الاسم و اللقب : حمزة كنزاري

تاريخ الميلاد: 1987/01/24 مكان الميلاد: المحمل - خنشلة

- عنوان تقرير التربص: تأثير مختلف صيغ التمويل للاستثمارات الفلاحية على مردوديتها المالية – دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية خنشلة BADR
- مكان التربص: بنك الفلاحة و التنمية الريفية خنشلة BADR فترة التربص من: إلى:

عناصر المواظبة	العلامة	ملاحظة
المواظبة	04/.....03.	
المبادرة	04/.....03.	
المعارف التطبيقية	04/.....03.	
قدرة العمل	04/.....03.	
العلاقة مع العمال	04/.....04	
العلامة النهائية	20/.....16.....	

ملاحظات أخرى:

.....

ممثل المؤسسة

SUPERVISEUR
BACK OFFICE
AMOR . OUCIF

رئيس القسم

زمان كريم
رئيس قسم العلوم الاقتصادية